المجتمع المدنى: إشكاليات المفهوم وتحدياته

مدى انطباق المفهوم على المنطقة العربية

إيمان حسن(*)

مقدمة:

شهد مفهوم المجتمع المدنى بكل دلالاته السياسية والاجتماعية والثقافية صعودا ملحوظا، سواء على المستوى الرسمى أو على مستوى النخب الفكرية والسياسية فى المجتمع المصرى. وقد حصل مفهوم المجتمع المدنى على قبول الثقافات المختلفة بصورة أكبر من مفاهيم أخرى؛ إذ يعد المجتمع المدنى الحيوى هو الداعم الرئيسى للدولة وللمواطنة، وصار ينظر إلى تطور المجتمعات والدول بمقياس حيوية المجتمع المدنى وفعاليته فيها.

الهدف من هذه الدراسة هو استعراض عدد من القضايا المرتبطة بمفهوم المجتمع المدنى ومكوناته ووظائفه. ويدور التساؤل الرئيس هنا حول الإشكاليات التى يطرحها هذا المفهوم، والتحديات التى يواجهها على مستوى الواقع السياسى فى اللحظة الحالية، وهل تتوقف تلك التحديات على طبيعة الدولة، أم أنها تجد مدلولاتها فى الأبعاد الثقافية والاجتماعية، بالقدر نفسه الذى تجده فى أثر العوامل الخارجية فى تفعيل هذه المفاهيم؟

ومن ثم تتناول هذه الدراسة عددا من الموضوعات؛ إذ تطرح إشكاليات مفهوم المجتمع المدنى بوصفه مفهوما متطورا، مر برحلة طويلة، اكتسب فيها أبعادا جديدة، وجرى فيها تهميش أبعاد معينة فيه، لحساب أخرى، حسب المرحلة التاريخية والمنظومة الفكرية التى جرى تناولها فى إطاره، كما

(*) مدرس بقسم العلوم السياسية، جامعة ٦ أكتوبر.

تتعرض الدراسة لأهم المفاهيم التى ارتبطت بمفهوم المجتمع المدنى، فى خلال رحلة تطوره؛ مثل مفاهيم التحول الديمقراطى، والإصلاح السياسى، والحركات الاجتماعية.

المجتمع المدنى: إشكاليات المفهوم وتحدياته فى الوطن العربى:

تزايد الاهتمام بمفهوم المجتمع المدنى بوصفه مدخلا لدراسة النظم السياسية وتحليلها، منذ أواخر الثمانينيات من القرن العشرين، وارتبط هذا التوجه بالتطورات السياسية التى عصفت بالنظم الشمولية فى الاتحاد السوفيتى وشرق أوربا، وتنامى دور الحركات الاجتماعية والمنظمات المدنية والنقابات المهنية والعمالية فى أغلب دول العالم.

وقد اكتسب مفهوم المجتمع المدنى حضورا متزايدا فى الخطاب العربى منذ سبعينيات القرن المنصرم، غير أنه استخدم على نحو أكثر اتساعا فى العقد الأخير منه؛ إذ طغى المصطلح بوصفه أحد المفاهيم المستوحاة من الفكر الغربى، على معظم الخطابات السياسية العربية، وذلك بعد أن تبنى كثير من التيارات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، بمختلف أيديولوچياتها وتوجهاتها، رؤية تعظم من أهمية الحراك داخل المجتمعات العربية، بوصف ذلك مدخلا رئيسا لتفعيل دور المجتمع، بل إعادة الاعتبار والحيوية له، سواء فى المشاركة أو المحاسبة أو التطوير، شأنه فى ذلك شأن مؤسسات الدولة الرسمية.

وازداد هذا التوجه بعد انهيار نظم الحكم الشمولية فى أواخر الثمانينيات فى شرق أوربا وبعض دول العالم الثالث، وتزايد الاتجاه نحو الديمقراطية، وهو ما عبر عنه المفكر الأمريكى "صمويل هنتينجتون" بالموجة الثالثة للديمقراطية. فبرزت الدعوة إلى تعزيز دور المجتمع المدنى بوصفه مصطلحا جديدا فى الوطن العربى، لم يكن متداولا من قبل فى الخطابات العامة، أو يحظى باهتمام الباحثين. فأصبح المفهوم مثار جدل وحوار، وبسببه انقسم

المشهد الثقافي والفكرى العربى إلى اتجاهات عدة، فثمة من رفض فكرة المجتمع المدنى كليا، وهنالك من تقبلها من دون تحفظ، فى حين قبلت اتجاهات أخرى بتحفظ، وقبلت اتجاهات أخرى المجتمع المدنى بوصفه فكرة، ولكنها لم تدركها فى كل أبعادها الثقافية[1].

وتصاعد جدل واسع فى الساحة السياسية - خاصة فى المجتمع المصرى - حول المبررات الفكرية التى أدت إلى ازدهار هذا المفهوم وقبوله - بل تفعيله - من قبل كثير من التيارات السياسية خاصة التيارات اليسارية.

فرأى بعض المفكرين - على سبيل المثال - أن كثيرا من التيارات ذات التوجه اليسارى والماركسى ازداد تداوله لمفهوم المجتمع المدنى، نتيجة انحسار المشروع القومى العربى، وانهيار الأنظمة الاشتراكية فى الاتحاد السوفيتى وأوربا الشرقية، فأرادوا أن يجددوا مشروعهم السياسى، ويضخوا فيه دماء جديدة، فكانت الديمقراطية وحقوق الإنسان والمجتمع المدنى هى القضايا المرشحة لضخ هذه الدماء[2]. ومن ناحية أخرى استدعى هذا المفهوم من طرف عدد من المفكرين الليبراليين، على اختلاف اتجاهاتهم للاستفادة منه، بوصفه أداة تحليلية للمأزق السياسى الذى تعيشه الدول العربية المعاصرة، وللحرب ضد النمط الشمولى لبعض هذه الدول، وللتبشير بالنموذج الليبرالى للدولة، خاصة بعد النجاح الذى أحرزه كثير من منظمات المجتمع المدنى فى أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتى، إبان انهيار النظم الاشتراكية فى نهاية الثمانينيات، وبداية التسعينيات، وتمثلت هذه الوصفة فى السبعينيات فى الديمقراطية أولا، وثانيا فى تفعيل دور المجتمع المدنى الذى تم ربطه بعملية التغيير الحضارى، فقدم مفهوم المجتمع المدنى بوصفه مفهوما يقدم حلولا لمجموعة من إشكالات الموجودة فى الواقع، مع المبالغة فى قيمة المفهوم وتأثيراته فى مواجهة مشاكل الواقع السياسى بكل تنوعاته، ومع إغفال عناصر القابلية للمفهوم التى غالبا ما تتحكم فى فاعليته.

إزاء هذه التحفظات، يرى بعض الدارسين أن هناك حاجة إلى قراءة المفهوم فى منشئه الأصلى، وفى رحلة تطوره، وفى ضوء ما تراكم من آراء الباحثين المهتمين به وبتطبيقاته، بوصفه مفهوما متطورا، مر برحلة طويلة، اكتسب فيها أبعادا جديدة، وجرى فيها تهميش أبعاد معينة فيه، لحساب أخرى، حسب المرحلة التاريخية، والمنظومة الفكرية التى جرى تناوله فى إطارها[٣].

ولم يظهر مفهوم المجتمع المدنى فى صورة نهائية تمثل جوهره الخالص مرة واحدة، بل ارتبط فى الغرب بسياق تاريخى، وخلال فترة طويلة ممتدة من الزمن، فظهر من خلال تطور تاريخى طويل.

وربما يكون من المفيد النظر إلى تصور المجتمع المدنى فى تاريخ الفكر الفلسفى السابق للحداثة، لتعميق الرؤية فى أساس المجتمع المدنى، وتيسير فهم الاختلاف بين تصور المجتمع المدنى قبل الحداثة، والمجتمع المدنى فى ظل الحداثة[٤].

لقد جرى إرساء الأسس والمكونات المعرفية والنظرية للمجتمع المدنى فى عصر النهضة الأوربية، مع تطور الفكر السياسى الليبرالى، على مدى القرنين السابع عشر والثامن عشر، اللذين شهدا انهيار "النظام القديم"؛ أى عهد انهيار الحكم المطلق، وسلطان البابا الدينى والدنيوى، المتحكم فى ملوك أوربا باسم سلطة الكنيسة المسيحية، وبداية الهجوم الكاسح من خلال الثورات على حكم الملوك الذين يحكمون بمقتضى الحق الإلهى، وإلى بداية سلطان القانون الطبيعى الذى يقر بحرية الفرد الإنسان باسم العقل والمنطق، إلى سيادة الشعب، والسيادة القومية، وحقوق الإنسان التى فجرتها الثورة البرجوازية الإنجليزية، وتدعمت على نحو جذرى قوى مع اندلاع الثورة البرجوازية الفرنسية.

فجاء بزوغ المجتمع المدنى ملازما لوجود الدولة الحديثة وتطورها، التى قامت على أساس إقرار حق المواطنة والمساواة القانونية للمواطنين، وشرعية

الحكم[٥]. وحاول لوك وروسو وهيجل أن يربطوا نشوء المجتمع المدنى بعملية انتقال التجمع البشرى من حال إلى أخرى، فقدموا الصياغات الأولى لمفهوم المجتمع المدنى بوصفه كل تجمع بشرى انتقل من حالة الطبيعة الفطرية، إلى الحالة المدنية التى تتمثل فى وجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدى[٦].

أولا- المجتمع المدنى فى الفكر الغربى الحديث والمعاصر:

ظهر مفهوم المجتمع المدنى فى صورته الأولى فى الغرب مرتبطا بنظرية العقد الاجتماعى التى برزت فى مواجهة نظرية الحق الإلهى للملوك فى الحكم، وذلك عند المفكر الفرنسى توماس هوبز الذى لم يفصل هذا المجتمع عن الدولة؛ إذ لم يكن يعبر إلا عن انتقال مبدأ السيادة؛ أى القدرة أو الهيمنة أو السيطرة أو النفوذ من السماء (أى الحكم بالحق الإلهى) إلى الأرض؛ أى الحكم على أساس العقد الاجتماعى، برغم أن تصور الحكم الذى رافق هوبز كان ديكتاتوريا مطلقا، وإن لم ينفصل المجتمع المدنى فى هذه الحلقة الأولى عن المجتمع السياسى[٧].

ويتحدد المجتمع المدنى عند الفيلسوف الإنجليزى جون لوك بكونه مجالا مستقلا عن الدولة[٨]، منحصرا فى الجماعة الأهلية، وروحها التضامنية، من خلال العقد لاجتماعى، فهو يقرر أن "البشر مستقلون، متساوون، وليس لأحد أن يلحق الأذى بهم، وبحياتهم، وبصحتهم، وبحريتهم أو ممتلكاتهم". لقد وضع لوك نظريته فى جوهر الحكم المدنى بوصفه نقيضا للحكم المطلق، على أساس أن هذا الأخير لا يمكن - بأى حال من الأحوال - أن يكون شرعيا، ولا يمكن أن يحظى برضا الناس عنه.

وتبدو جوانب التلاقى والاختلاف كثيرة بين هوبز ولوك؛ إذ يلتقى الاثنان على نقد حالة المجتمع الإنجليزى فى القرن السابع عشر، وهو عصر الحروب والانشقاق الدينى، وشخصوه بحالة الطبيعة. وهى عند هوبز حالة يسودها

الحرية المطلقة والرغبة والقوة، ويغيب عنها العقل والقانون، ويبرر غيابها فى شهوات البشر ورغباتهم. ويعارض جون لوك - فى البداية - هذا التصور، ويرى للعقل حضوره، فـ "القانون الطبيعى ملزم للفرد وضابط لحريته". غير أن لوك فى النهاية يقترب من تصور هوبز، ويرى "أن حالة الطبيعة هى حالة الحرية التامة والمساواة التامة، وأن الحياة والحرية والملكية حقوق طبيعية للإنسان. غير أن الاستمتاع بالحق فى حالة الطبيعة غير مؤكد، ومعتدى عليه من الآخرين". وبرغم ذلك؛ يؤكد لوك أنه بعيدا عن العقل، تكون الممارسة للحق مبعثا للحرب، وتهديدا للحياة، وضياعا للحرية، وتكون العبودية، ويعم الفقر، وينهار المجتمع. وبهذا تكون الدعوة إلى تجاوز حالة الطبيعة، مطلبا مجتمعيا عقلانيا وضروريا.

وإذا كان أساس بناء المجتمع ومبدأه عند هوبز هو الحق المقيد بالقانون، والمساند بقوة السيف؛ فإن لوك يقبل أن يكون الحق المقيد بالقانون أساس المجتمع، ولكنه يرفض القوة. وبهذا تصبح حقوق الإنسان المنضبطة بالقانون هى أساس بناء المجتمع ومبدأه المنظم الذى من أجله يكون الاتفاق أو العقد الاجتماعى لتأسيس المجتمع وقيام الحكومة المدنية. وبالعقد الاجتماعى يخلق هوبز شكلا من أشكال الحكم المطلق، على أساس من الإرادة الإنسانية، فى حين أنه عند لوك تقوم الحكومة المقيدة بإرادة الأغلبية.

وهكذا يدور التساؤل: هل نقبل بحقوق الإنسان المقيدة بالقانون والقوة المطلقة (هوبز) بوصف ذلك أساسا لبناء المجتمع المدنى والنظام السياسى، أم نقبل بحقوق الإنسان المقيدة بقوة القانون، قوة المجتمع كله بإرادة الكل، إرادة الأغلبية (لوك)؟ وجوهر العقد هو الاتفاق بين كل فرد والأفراد الآخرين على التنازل عن الحرية بوصف ذلك حقا طبيعيا، من حيث هى حرية مطلقة. والفارق بين هوبز ولوك أن التنازل عند هوبز ليس تنازلا عن الفرد للكل، إنه تنازل الفرد (بالاتفاق مع الآخرين)، لفرد واحد أو لنخبة. فكأنه تنازل من

الشعب كله لفرد واحد أو لنخبة، تنازل مطلق ونهائي. في حين أنه عند لوك يكون تنازل الفرد تنازلا لإرادة الأغلبية. وهنا يوطن لوك قوة المجتمع المدني في إرادة الأغلبية وقوتها المقيدة للحكومة[٩]. ويؤكد هذا التوجه لدى جون لوك وجود دور سياسي للمجتمع المدني، يتمثل في الدور الرقابي، والدور التشريعي للمجتمع المدني.

وعلى المسار الفكري نفسه لجون لوك، سار الفيلسوف الفرنسي مونتسكيو، محددا المجتمع المدني بأنه "البنى الوسيطة بين الحاكم والمجتمع"[١٠]. لقد ميز شارلز منتسكيو (كما فعل لوك) بين المجتمع السياسي (الذي ينظم العلاقات بين المواطنين والحكومة)، والمجتمع المدني الذي ينظم العلاقات بين المواطنين، ولكنه أكد أهمية التوازن بين السلطة المركزية (الملكية في ذلك الوقت)، والمنظمات المستقلة (الشبكات الاجتماعية) التي تعمل بوصفها هيئات وسيطة، وتكون السلطة المركزية مراقبة بحكم القانون وسيادته، وكذلك الدور الذي تلعبه تلك المنظمات، سواء داخل الهيكل السياسي أو خارجه[١١].

لقد انطلق الفلاسفة والمفكرون السياسيون الذين سبقوا جان جاك روسو، من حالة الطبيعة والعقد الاجتماعي، بوصفها تشكل نقطة الالتقاء المركزية فيما بينهم جميعا؛ إذ شكل التعاقد الاجتماعي أيضا جسر العبور من حالة الطبيعة إلى المجتمع المدني. فمفهوم المجتمع المدني - وفق المدرسة الكلاسيكية - استعمل في الفكر الغربي، منذ زمن النهضة، حتى القرن الثامن عشر، للدلالة على المجتمعات التي تجاوزت حالة الطبيعة، والتي تأسست على عقد اجتماعي وحد بين الأفراد، وأفرز الدولة. فالعبارة كانت تدل - طوال هذه الفترة - على المجتمع والدولة معا. وهو يرى أن المجتمع المدني - بحسب صياغاته الأولى - يدل على كل مجتمع بشري خرج من الحالة الفطرية، إلى الحالة المدنية التي تتمثل في بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي[١٢].

من ثم، فالمجتمع المدنى يعد مجتمعا منظما تنظيما سياسيا، يعبر عن كل واحد، ولا تمايز فيه، يضم المجتمع والدولة معا. وهو مجتمع الأحرار المستقلين. ومن ثم، فالمجتمع المدنى لا يعرف المراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعى، وتركيبه الداخلى لا يعرف السيطرة، ولا التبعية، والعلاقات داخل المجتمع المدنى ليست علاقات بين قوى اجتماعية أو طبقات اجتماعية، ولكنها علاقات بين "أحرار متساوين"[١٣].

كان المجتمع المدنى يوضع فى مقابل المجتمع الطبيعى، ويتطابق مع الدولة أو المجتمع السياسى. ويمكن ملاحظة أن الطابع التعاقدى لهذا المجتمع استمر سمة مميزة للمفهوم فى مختلف مراحل تطوره اللاحقة، بما تثيره هذه السمة من إشكالات.

وإذا كان المجتمع المدنى قد تحدد قبل الفيلسوف الألمانى فردريك هيجل، بأنه طرف آخر فى مقابل سلطة الكنيسة وسلطة الحكم الاستبدادى[١٤]؛ فإنه مع فردريك هيجل بات يعنى "مرحلة بين الرابطة الأسرية القائمة على القرابة والتبعية المباشرة، والدولة الممثلة للمصلحة العامة"[١٥].

فالتمييز بين المجتمعين السياسى والمدنى بشكل فاصل وواضح يعود أساسا إلى هيجل الذى رأى أن المجتمع المدنى ليس هو الدولة، غير أنه - وبشكل مفارق - لا يمكن أن يتجسد إلا من خلالها. فالعلاقة بينهما علاقة وحدة معقدة من الصراع والتكامل. إنه مجتمع يقترن عند هيجل بدلالات الفردانية والضرورة، ويحيل إلى جملة التجمعات المهنية والحرفية والأسرية الضيقة التى ليس فى إمكانها تحقيق حريتها وإرادتها إلا فى ظل دولة راعية مطلقة تحميها. فمن المعلوم أن هيجل نظر إلى المجتمع فى توزعه إلى دوائر ثلاث، لكل دائرة خاصيتها المميزة، والمعيار الذى يحكمها. فدائرة العائلة محكومة بقيمة الحب الذى يشد أفرادها بعضهم إلى بعض، أما دائرة المجتمع المدنى

فتسود داخلها قيمة التنافس الاقتصادى بين أفراد متباعدين، فى حين أن دائرة المجتمع السياسى (الدولة) محكومة بقيم العقلانية التى توجه سلوك الأفراد. لكن الأهم هو أن هيجل نظر إلى المجتمع المدنى بوصفه "وحدة عاجزة"، تحتاج بشكل مستمر إلى رقابة الدولة ذات "اليد الطولى".

إن الدولة السياسية - من وجهة نظر هيجل - لا توجد بدون الأساس الطبيعى؛ الأسرة، والأساس الاصطناعى؛ المجتمع المدنى. ففى داخل الدولة تتطور الأسرة إلى مجتمع مدنى، وهو يتطور لكى يكون الأساس الاصطناعى للدولة السياسية. فالدولة السياسية تشترط فى وجودها الضرورى والمنطقى، وجود المجتمع المدنى، والأسرة، فالأسرة لا تذوب فى المجتمع المدنى، مثلما أن المجتمع المدنى لا يذوب فى الدولة.

ويصل هيجل إلى النتيجة اللاحقة فى فلسفته السياسية، ألا وهى أن الدولة تعد من الناحية الأخلاقية أسمى من المجتمع المدنى.

فالدولة فى نظر هيجل هى "الإرادة المقدسة؛ أى أنها عقل كائن على الأرض، وكاشفة عن نفسها". وهى بهذه الصفة تمتلك سلطة مطلقة، تجعل من تسلط الدولة السياسى - حتى دكتاتوريتها - على المجتمع المدنى أمرا محتوما[١٦].

ويضحى هنا الاختلاف جليا بين (هيجل) وسابقيه من الفلاسفة والمفكرين؛ إذ عنى بالتمييز بين الدولة والمجتمع المدنى، وتأثرت رؤيته لهما بواقع التأخر الاقتصادى النسبى الذى كانت تعيشه ألمانيا، باعتقاده أن خروج المجتمع من أزمته لا يكون إلا بدور حاسم للدولة الألمانية، وعليها أن تؤديه، بفرض سياستها التنموية على جميع السكان الألمان[١٧].

كان مفهوم المجتمع المدنى من المفاهيم الأولى التى تناولها ماركس عام ١٨٤٣ فى نقده حقوق الدولة فى "الرؤية الهيجلية"، وهدف فى نقده هذا إضفاء

محتوى مادى أكثر على المفهوم، ونشره بوصفه مفهوما ثوريا، وليس مجرد مفهوم فلسفى. فالمجتمع المدنى هو الفضاء الذى يتحرك فيه الإنسان، ويدافع عن مصالحه الشخصية، ويضع مقابل ذلك الدولة التى لا تمثل فى نظره إلا فضاء بيروقراطيا، يتحول فيه الإنسان إلى عضو ضمن جماعة مسيرة[١٨].

وكان موقف ماركس فعلا فى ذلك قريبا من موقف هيجل تجاه المجتمع المدنى، بوصفه ساحة المواجهات بين المصالح الاقتصادية، طبقا للأخلاق البرجوازية. ولكن هذا التوجه انتهى إلى نتيجة مضادة؛ إذ انتقد ماركس فى النهاية فكرة الدولة عند هيجل[١٩].

ولئن تبنى ماركس التعريف الهيجلى للمجتمع المدنى؛ إن نمط العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة بدا مغايرا فى تصوره. وقد يعود ذلك - فى المقام الأول - إلى الحضور المكثف لمفهوم الصراع الطبقى الذى هيمن على التحليل السوسيوتاريخى للماركسية؛ إذ "همش الصراع الطبقى مفهوم المجتمع المدنى"[٢٠].

وفى اتجاه آخر، أعجب المفكر والدبلوماسى الفرنسى ألكسندر دى توكفيل Tocqueville إلى حد الافتتان، بالقدرات الواسعة للمجتمع الأمريكى، على خلق الجمعيات فى مختلف مناحى الحياة. فقد تبين له أن الأمريكيين يتفننون فى بعث الجمعيات التى تلعب دور الإطار الذى يسمح بالتعاضد بين الناس، من أجل تحقيق أهداف مشتركة، على خلاف الفرنسيين - مثلا - الذين ينتظرون تدخل الدولة لتحقيق هذه الأهداف، أو الإنجليز الذين ينتظرون تدخل الرجل الإقطاعى، من أجل الأهداف نفسها.

فالجمعيات، طبقا لما لاحظه توكفيل، ودونه فى مؤلفه عن الديمقراطية فى أمريكا، هى إطار الفعل والمبادرة حتى الثقافية والأخلاقية؛ إذ يؤكد فى هذا

المضمار أن فن إنشاء الجمعيات فى البلدان الديمقراطية هو أب التقدم؛ إذ إن التقدم فى كل المجالات منوط به. فالبلدان الأكثر ديمقراطية هى البلدان التى يجيد فيها الناس فن السعى الجماعى نحو تحقيق الرغبات المشتركة، على أساس وجود علاقة تلازم بين الجمعيات والمساواة، لا بل إنه يذهب أكثر من ذلك، حين يرى أن فن الانتظام ضمن الجمعيات مؤشر تحضر، وأنه فن يتنامى بالتوازى مع تنامى شروط المساواة، وأن كل تقدم فى أى مجال، هو رهين بدفع العمل "الجمعياتى".

وبحثا عن المبررات الموضوعية التى يمكن أن تسهم فى تفسير هذا النزوع نحو الإعجاب بالممارسة "الجمعياتية" داخل هذا المجتمع، وجدها توكفيل فى آثار الثورة الديمقراطية، وما أرسته من تعلق بالمساواة، ورفض نزوعات الهيمنة لدى الدولة، ومنع الناس من ممارسة حرياتهم. فبعث الجمعيات الفاعلة يمثل آلية من الآليات الضرورية، إلى جانب مبدأ الفصل بين السلطات - كما أكده مونتسكيو - التى تمنع الدولة من ممارسة تجاوزات فى حق المواطن وحرياته. فللحد من مطلقية سلطة ما، لابد من وجود سلطة مكافئة لها. فكان ألكسندر دى توكفيل ممن أكدوا أن المجتمع المدنى هو هيئة أو كيان فى ذاته منفصل عن الدولة، وأكد أن مهمة المجتمع المدنى هى حماية الأفراد وحقوقهم وممتلكاتهم من الدولة وتدخلاتها التحكمية[٢١].

أما المفكر الإيطالى أنطونيو جرامشى، فقد نظر إلى المجتمع المدنى بوصفه جزءا من البنية الفوقية. هذه البنية تنقسم إلى مجتمع مدنى ومجتمع سياسى؛ الأول الهيمنة، عن طريق الثقافة والأيديولوجيا، والأخر وظيفته السيطرة والإكراه؛ أى أن مفهوم المجتمع المدنى عند جرامشى ليس مجالا للتنافس الاقتصادى، بل هو مجال للتنافس الأيديولوجى[٢٢]؛ ذلك أن المجتمع المدنى عنده يشكل مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية فى المجتمع.

ويسميها جرامشى بـ"الدولة الموسعة"؛ أى منظومة سياسية بشقيها المدنى والسياسى. وفى هذا المعنى يقول جرامشى: "إن الدولة هى المجتمع السياسى زائد المجتمع المدنى"، وفى حين يحتوى المجتمع المدنى على التنظيم السياسى للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، فإن الدولة تحتكر السلطة السياسية من خلال أجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى علاقة جدلية[٢٣].

ومن الملاحظ أن المجتمع المدنى - لدى جرامشى - يتضمن الأحزاب والتيارات السياسية بوصفها مكونات للمجتمع المدنى، وهو بهذا المعنى أيضا يؤكد الدور السياسى (خاصة الدور الرقابى والتشريعى) للمجتمع المدنى؛ أى أن جرامشى أعطى أهمية خاصة للدور السياسى والثقافى للأحزاب السياسية فى تحقيق الهيمنة الثقافية، من خلال أعضائها المثقفين، بما يملكون من مؤهلات فى تحريك آمال الجماهير وأحلامهم ومشاعرهم، واحتواء ثقافتهم، ومن ثم توظيفها فى باتجاه الانتقال نحو بناء مجتمع أفضل.

الخلاصة هنا، أن تطور مفهوم المجتمع المدنى جاء مرتبطا عضويا بتطور الفكر السياسى الليبرالى، بمختلف مكوناته الفلسفية والسياسية، وكذلك نواحيه التطبيقية التى مهدت لولادة المجتمع المدنى فى صيغته الحديثة والمعاصرة الذى يمثل أهم ما ورثته الإنسانية من عصر النهضة من مبادئ لا تزال تشع بروحها التحررية، السياسية والإنسانية إلى يومنا هذا. وهى أساس النظريات السياسية الحديثة فى الحرية، بشقيها الإيجابى والسلبى، والمبادئ الديمقراطية، وحقوق الإنسان، وحقوق المواطنة وواجباتها، والسيادة للشعب...إلخ[٢٤].

وتجدر الإشارة إلى أن تعرف تاريخ المفهوم، وفقا للنشأة الغربية، لم يكن هدفا فى حد ذاته؛ ولكنه وسيلة نتلمس من خلالها حقيقة وجود سمات أو عناصر

مشتركة حملها المفهوم خلال مسيرة تاريخه، وإن اتخذت أشكالا تنظيمية مختلفة. ونخلص من هذا العرض التاريخي إلى تأكيد أن أحد شروط بروز المجتمع المدني هو ذلك التمايز بين المجتمع والدولة، وضرورة تمييز الفرد بوصفه مواطنا ذا حقوق يتعين احترامها، والتشديد على الفرق بين آليات عمل مؤسسات الدولة ووظائفها من جهة، ومؤسسات المجتمع المدني من جهة ثانية، وقوى السوق من ناحية ثالثة.

ثانيا- الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدني:

تعد رؤية "هابرماس" أحد المنطلقات المهمة لفهم التعريفات المعاصرة للمجتمع المدني، وهي رؤية تقوم على تقسيم المجتمع إلى أربعة مكونات؛ هي الدولة (السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، والمجال الخاص (العائلة وجماعات الرفاق)، ومجال السوق (بما يشمله من عمليات تشارك في عمليات الإنتاج، وتستهدف الربح)، والمجال العام (التنظيمات التطوعية، من أحزاب ونقابات، واتحادات، وحركات اجتماعية، وكيانات).

وبهذا المعنى يكون المجتمع المدني مفهوما واسع النطاق، يشتمل على كل التنظيمات والروابط التي توجد خارج إطار الدولة، وخارج إطار السوق، بما فيها الأحزاب السياسية والدينية[٢٥].

ويعرف قاموس أكسفورد الوجيز المجتمع المدني بأنه "مجموعة من الروابط (التجمعات) الوسيطة التي تقع بين الدولة والأسرة الممتدة، والتي يقوم الارتباط فيها على الانتماء الطوعي"[٢٦].

أما دياموند، فيرى أن المجتمع المدني يمثل وسطا ما بين المجال الخاص والدولة، مستبعدا العائلة والفرد والمشروعات الفردية الهادفة إلى الربح،

والأحزاب السياسية، بوصفها تسعى للوصول إلى السلطة، ومن ثم تصبح مرتبطة بالدولة[٢٧].

ويعرف والزر المجتمع المدنى بأنه الفضاء الذى يشتمل على ضمانة كل الظروف التى تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو المجال الذى يكوّن البشر فى إطاره شكلا اجتماعيا، يتواصلون فيه، ويترابط بعضهم ببعض، سواء كان هذا الشكل جماعة أو قبيلة أو نقابة أو رابطة أو دينا[٢٨]. ويعود بنا والزر هنا، مرة أخرى، إلى الجدل الخاص بإدخال مكون الإرثى أو الروابط التقليدية ضمن مكونات المجتمع المدنى.

كما ذهب تورنون إلى أن المجتمع المدنى هو "مجموعة التنظيمات الخاصة من نقابات، واتحادات طلابية، وجمعيات أهلية، وجمعيات حقوق الإنسان"، ويؤكد تورنون أهمية الدولة، وأهمية إشرافها على عمل المجتمع المدنى، منعا لحدوث فوضى[٢٩].

وفى رأى جويلرمو أودونيل وفيليب شميتر أن المجتمع المدنى يبرز مع انبعاث المجال العام. وفى الدولة التسلطية الفاعلة يحاول النظام الحاكم توجيه معظم رعاياه نحو أهداف خاصة ذات طابع حصرى. وعندما يأخذ الأفراد والجماعات فى تحدى الخطوط المرسومة للسلوك المسموح به؛ مثل المجاهرة بالتهجم على النظام، أو المطالبة باستجابة حكومية للاحتياجات الاجتماعية، يبدأ المجتمع المدنى فى التشكل[٣٠].

لقد توسعت حدود المجتمع المدنى - كما يلاحظ هابرماس - لتشمل من ناحية، عملية نشاط "جمعياتى"، بعيدا عن العنف بين المواطنين بوصفهم أفرادا من جانب، والدولة من جانب آخر. وبهذا التصور للمجتمع المدنى بوصفه عنصرا متوسطا، أثبت المجال العام المستقل ذاتيا قدرته على البقاء، وتركز

كثير من الاهتمام فى تعيين حدود المجتمع المدنى.

ومن الأمثلة النموذجية على ذلك، تصور إدوارد شيلز الذى يقول: "إن فكرة المجتمع المدنى هى فكرة جزء من المجتمع المدنى الذى يتمتع بنوع من الحياة خاص به، ويختلف اختلافا بينا عن الدولة، كما أنه مستقل عنها إلى حد بعيد. ويقع المجتمع المدنى وراء حدود الأسرة والعشيرة والمكان لكنه يقصر عن حدود الدولة"(٣١).

أما بالنسبة إلى لارى دياموند، فالمجتمع المدنى هو "مجال الحياة الاجتماعية المنظمة التطوعية المتولدة بذاتها، والمكتفية ذاتيا، والمستقلة عن الدولة، والمرتبطة بنظام قانونى، أو مجموعة من القواعد المشتركة"(٣٢).

ويلاحظ هنا اقتراب بعض التعريفات من كون المجتمع المدنى هو هيئات وسيطة بين المواطنين والدولة. وهو اقتراب يذكرنا بالتوجه العام فى مقولات توماس هوبز وهيجل الخاصة بالحكم المطلق للدولة؛ وهو الأمر الذى يتطلب النظر إلى المجتمع المدنى بوصفه هيئات وسيطة، للحد من تعسف الدولة. وهذا بعيد عما ذهب إليه جون لوك؛ أن المجتمع المدنى يعد تعبيرا عن إرادة الأغلبية وقوتها المقيدة للحكومة، الذى يؤكد وجود دور سياسى للمجتمع المدنى، يتمثل فى الدور الرقابى والدور التشريعى لهذا المجتمع.

وهناك اتجاه يرى أن المجتمع المدنى قطاع قائم بذاته. ومع ذلك فإن هناك من يرى أن قطاع الأعمال هو جزء من المجتمع المدنى، فضلا عن كونه قطاعا قائما بذاته. وهناك اتجاه مختلف يؤكد أن المجتمع المدنى ليس قطاعا قائما بذاته، ولكنه يمثل "حزبا" يجمع بين "القطاعات الاجتماعية" التى تنتمى إلى قطاعات محددة، لكنها تتفاعل فى إطار المجتمع المدنى.

وعلى الرغم من أنه، فى الأغلب، لا يوجد تعريف متفق عليه عموما،

وذلك على الرغم من حصول المفهوم على قبول الثقافات المختلفة؛ فإنه - كغيره من المفاهيم الاجتماعية والسياسية - لم يلق تعريفا محددا، وقد نما هذا المفهوم فى صيرورة واضحة من مفكر إلى آخر. فقدم المجتمع المدنى بوصفه مجال الأفعال التطوعية الجماعية[٣٣]، أو بوصفه مصطلحا واسعا يشمل ما يأتى: المنظمات غير الحكومية، والنقابات العمالية، والجماعات الدينية، والجمعيات المهنية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات الجماهيرية، والمجتمعات المحلية، والمواطنين الذين يقومون بالعمل معا بصورة جماعية أو فردية[٣٤]. كما أن هناك مراوحة بين تضمين الأحزاب السياسية أو عدم تضمينها، بما قد يتضمنه ذلك من استبعاد للدور السياسى الخاص بالمشاركة السياسية لمؤسسات المجتمع المدنى.

إذن، تتلخص تلك الاتجاهات المعاصرة فى تعريف المجتمع المدنى فى النقاط الآتية[٣٥]:

- أن المجتمع المدنى هو قطاع الفعل التطوعى فى شكل مؤسساتى، التى تتميز عن مؤسسات الدولة والأسرة والسوق. وفى نطاق الممارسة، فإن حدود هذه القطاعات أحيانا تكون معقدة وممتزجة مع بعضها.
- أن المجتمع المدنى يحتوى على مجموعات كبيرة ومتنوعة من المنظمات التطوعية، غالبا ما يتنافس بعضها مع بعض، وتوجد لتحقيق اهتمامات محددة، وهى تشتمل على ممثلين من غير الدول أو الحكومات، وإنما هى مؤسسات وهيئات غير حكومية، لا تدفعها الاهتمامات والأهداف الاقتصادية (تحقيق ربح)، أو مصالح شخصية أو خاصة، وهى غالبا منظمات تتفاعل مع الجمهور.
- المجتمع المدنى مستقل عن الدولة، ولكنه يتفاعل معها بشكل ملاصق

فى كل المجالات، سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية.

- بالرغم من تفاعل المجتمع المدنى مع قطاعات أخرى متعلقة بالدولة؛ فإنه يهدف إلى تحسين فعالياتهم واستجاباتهم.
- أن أدوار المجتمع المدنى متنوعة، ومعقدة.

ثالثا- مفهوم المجتمع المدنى فى الفكر العربى المعاصر:

جاء تعرف مفهوم المجتمع المدنى من خلال الاهتمام المتزايد الذى لاقته مؤلفات جرامشى فى المنطقة العربية، بعد السبعينيات، بيد أن "الاهتمام بمفهوم المجتمع المدنى بدأ يتسرب إلى الفكر العربى المعاصر بدءًا من ثمانينيات القرن العشرين، خاصة فى أقطار المغرب العربى؛ إذ نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير فى ظروف التحول من الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية، لاسيما فى تونس والجزائر"[٣٦].

هناك صياغات يمكن أن تمثل الحد الأدنى للمفهوم، وهى التى يمكن انطلاقا منها صياغة رؤى قد تتنوع وفقا لتنوع وجهات النظر من دون أن تتضارب أو تتناقض. ومن هذه الصياغات تعريف الدكتور سعد الدين إبراهيم للمجتمع المدنى بأنه: مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة فى ذلك بقيم الاحترام والتراضى والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ومعاييرها[٣٧].

وللمجتمع المدنى بهذا المفهوم عناصر يمكن إيجازها فيما يأتى[٣٨]:

١ - المجتمع المدنى رابطة تطوعية، يدخلها الأفراد باختيارهم.

٢ - يتكون المجتمع المدنى من مجموعة من التنظيمات والروابط فى عدة مجالات؛ كالمؤسسات الإنتاجية، والدينية والتعليمية، والاتحادات المهنية، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية.

٣ ـ المجتمع المدنى يعد مجتمع الاختلاف والتنوع والالتزام بإدارة الاختلاف داخل قطاعاته المختلفة، بالوسائل السلمية المتحضرة، وهو مجتمع يرتكز على قيم الاحترام والتعاون والتسامح.

ويبين التحليل النقدى للتعريف الإجرائى السابق الذكر، أن جوهر المجتمع المدنى ينطوى على أربعة عناصر رئيسة؛ هى[٣٩]:

- العنصر الأول: يتمثل فى فكرة التطوعية التى تميز تكوينات المجتمع المدنى عن بقية التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أى اعتبار.
- العنصر الثانى: يشير إلى فكرة المؤسسية التى تستغرق مجمل الحياة الحضارية تقريبا، والتى تشمل مناحى الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العنصر الثالث: يتعلق بفكرة الغاية والدور الذى تقوم به هذه التنظيمات، والأهمية الكبرى لاستقلالها عن السلطة السياسية، وعن هيمنة الدولة، من حيث هى تنظيمات اجتماعية مستقلة، تعمل فى سياق روابط، تشير إلى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين.
- العنصر الرابع: يكمن فى ضرورة النظر إلى مفهوم المجتمع المدنى بوصفه جزءا من منظومة مرتبطة به، تشتمل على مفاهيم؛ مثل: المواطنة، وحقوق الإنسان، والتنمية، والمشاركة السياسية الشرعية...إلخ[٤٠].

وينطوى مفهوم المجتمع المدنى - فى رأى حسنين توفيق - على مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، تنتظم فى إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية فى المجتمع، ويحدث ذلك بصورة ديناميكية ومستمرة،

خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التى تنشأ وتعمل باستقلالية عن الدولة[٤١].

ويفرق عبد الغفار شكر بين مفاهيم المجتمع (المجتمع السياسى، والمجتمع المدنى)، بقوله: "إن المجتمع هو الإطار الأشمل الذى يحتوى البشر، وينظم العلاقة بينهم، فى إطار اقتصادى اجتماعى محدد، ويتطور من خلال علاقة فئاته ببعضها وصراعاتها، فى حين أن المجتمع السياسى هو مجتمع الدولة الذى يتكون من الدولة وأجهزتها الحكومية والتنظيمات والأحزاب السياسية التى تسعى للسيطرة عليها أو الضغط عليها. والمجتمع المدنى هو الأفراد والهيئات غير الرسمية، بصفتها عناصر فاعلة فى معظم المجالات التربوية والاقتصادية والعائلية والصحية والثقافية والخيرية، وغيرها"[٤٢]. ويتكون المجتمع المدنى حسب رؤيته من الهيئات التى تسمى فى علم الاجتماع بالمؤسسات الثانوية مثل الجمعيات الأهلية والنقابات العمالية والمهنية وشركات الأعمال والغرف التجارية والصناعية وما شابهها من المؤسسات التطوعية. وهكذا يستبعد من المفهوم المؤسسات الاجتماعية الأولية كالأسرة والقبيلة والعشيرة والطائفة الإثنية أو المذهبية أو الدينية. كما يستبعد منه المؤسسات السياسية والحكومية والأحزاب السياسية، ويبقى بذلك فى نطاق المجتمع المدنى المؤسسات والمنظمات غير الحكومية التى يقوم نشاطها على العمل التطوعي[٤٣].

وفى إطار مناقشة إشكالية العلاقة بين المجتمع المدنى والديمقراطية، يرى عزمى بشارة أن "المجتمع المدنى هو نتاج الديمقراطية، وليس قاعدتها". ويقول أيضا: "لا شك أن اللامساواة الحادة اجتماعيا لا تسمح بمشاركة سياسية أو اجتماعية فاعلة، عوضا عن ذلك فهو مجتمع مدنى نخبوى؛ أى أنه مناقض لذاته؛ لأن مدنيته لا تقوم على المواطنة، وإنما على الموقع الطبقى. ولذلك فإن

مرحلة تشييد المجتمع المدنى فى العالم العربى اليوم، تعنى تحقيق الديمقراطية؛ إذ لا يجوز أن نقفز على المراحل الضرورية، وأهمها تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، من أجل تحقيق مفهوم معاصر للمجتمع المدنى"[٤٤]. وهو توجه يتفق معه محمد السيد سعيد، كما سنرى فيما بعد.

وقد تبنت ندوة المجتمع المدنى التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى ١٩٩٢، تعريفا للمجتمع المدنى بأنه يقصد به "المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المستقلة عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة؛ كالمشاركة فى صنع القرار السياسى على المستوى الوطنى، عبر الأحداث السياسية، والدفاع عن مصالح العمل النقابى، والمساهمة فى العمل الاجتماعى والتنمية، إلى جانب نشر الوعى الثقافى"[٤٥].

وعلى الرغم مما يبدو من خلاف بين المفكرين العرب حول مكونات مفهوم المجتمع المدنى؛ فإن هناك اتجاها غالبا يرى "أن المجتمع المدنى مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيا التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتحقيق منفعة جماعية للمجتمع كله، وهى فى ذلك ملتزمة بقيم الاحترام والتراضى والإدارة السلمية للتنوع والخلاف ومعاييرها"[٤٦]. ومن ثم ينطوى مفهوم المجتمع المدنى على ثلاثة أركان أساسية؛ هى[٤٧]: "أولا: الفعل الإرادى الحر. ثانيا: وجود إطار تنظيمى، وتوافر تراض واتفاق بخصوصه. ثالثا: ركن أخلاقى سلوكى، يشير إلى قيم الثقافة المدنية (قبول الاختلاف، والتسامح، والتعاون، والإدارة السلمية للخلافات والصراعات)، وذلك لسمة التعددية والتنوع التى يتسم بها المجتمع المدنى.

رابعا- المجتمع المدنى: إشكاليات وتحديات:

فى إطار مراجعة الإطار التاريخى لظهور مفهوم المجتمع المدنى، وما طرأ عليه من تطور وتعديل، يتضح عدد من الإشكاليات التى يتضمنها هذا المفهوم، وهى إشكاليات تتعلق أولا بالمفهوم ذاته، وترتبط ثانيا بالاتفاق على مكونات هذا المفهوم، وهى ثالثا إشكاليات تتفجر نتيجة التفسيرات المختلفة لطبيعة علاقة المجتمع المدنى بالدولة، وهى إشكاليات تتعلق رابعا بقراءة الآثار السلبية والإيجابية للعولمة فى المجتمع المدنى، وهى خامسا إشكاليات ترتبط بمنطقية القبول الموضوعى لإمكان تكون مجتمع مدنى فعال فى المنطقة العربية.

١- إشكاليات ترتبط بالمفهوم:

يميز بعض المفكرين بين المجتمع المدنى القديم (بوصفه ثمرة من ثمار المجتمع الإنسانى لحظة انفصاله عن الطبيعة، والدخول فى صراع معها، من أجل السيطرة عليها وتكييفها لتلبية حاجاته الضرورية)، والمجهود العقلانى العصرى للتحرر الحديث، لتحقيق المجتمع المدنى المنعتق سياسيا فى مناطق متعددة من العالم[٤٨]. ويمكن من مراجعة السياق التاريخى لظهور مفهوم المجتمع المدنى تأكيد مدخلين فى فهم موقع المجتمع المدنى ودوره؛ هما:

المدخل الأول: يؤكد توماس هوبز فكرة سيادة الدولة المطلقة باستخدام القوة "لإجبار البشر على احترام القانون، فحماية حقوق الفرد هدف أساسى من أجله قام المجتمع المدنى"، وأساس بناء المجتمع عنده هو الحق المقيد بالقانون، المساند بقوة السيف.

المدخل الثانى: صاحبه جون لوك الذى يؤكد فكرة إقامة المجتمع المدنى وحكومة خاضعة لإرادة الأغلبية، ومقيدة بضوابط تمنع تحولها إلى حكومة

القوة. وبهذا تصبح حقوق الإنسان المنضبطة بالقانون هى أساس بناء المجتمع المدنى[٤٩].

من ثم فالاختيار يكون بين التعامل مع المجتمع المدنى فى إطار العقد الاجتماعى (بوصفه مجموعة من الهيئات الوسيطة التى تتوسط بين المواطن والدولة، لحماية المواطن من بطش الدولة وتعسفها، ومن ثم وضع خطوط حمراء عدة على فكرة الثورة أو المقاومة أو حتى التغيير)، والتعامل مع المجتمع المدنى (بوصفه معبرا عن إرادة الأغلبية المقيد للحكومة التى تلعب دورا فى الرقابة عليها، واقتراح القوانين والمشاركة السياسية). ومن ثم فهو تأكيد للدور السياسى للمجتمع المدنى، فالحكومة المقيدة وحق الثورة والمقاومة والتغيير عند لوك، مقابل الحكم المطلق والانصياع المطلق لدى هوبز، وهو اختيار أيضا بين حقوق الإنسان المنضبطة بالقانون، وحقوق الإنسان المحمية بقوة الدولة. أعتقد أن كثيرا من مجتمعاتنا فى اللحظة الحالية ما زالت تواجه الإشكالية نفسها بشأن دور المجتمع المدنى.

٢ـ إشكاليات ترتبط بمكونات المجتمع المدنى:

هناك عدم توافق بين المفكرين والباحثين ـ كما ذهبت بعض التوجهات التى تم استعراضها ـ حول مكونات المجتمع المدنى. فإذا كان هناك توافق إلى حد الإجماع على مكون المنظمات غير الحكومية والنقابات المهنية، فهناك مراوحة فى تضمين الأحزاب السياسية، والنقابات العمالية، والحركات الاجتماعية. وأعتقد أن هذا سوف يرجعنا مرة أخرى إلى مناقشة التوجهات الخاصة بحدود رؤية دور المجتمع المدنى، والاختيار بين دوره السياسى الرقابى والتشريعى للمجتمع المدنى، أو دوره ـ فحسب ـ بوصفه هيئات وسيطة بين الدولة والمواطنين، يحمى المجتمع من تعسف الدولة، ويحمى الدولة ويؤمنها من عنف المواطنين، وهنا ينتفى عنصر المقاومة والثورة والتغيير.

وكما ذهبت بعض التوجهات، هناك اتجاه يرى تضمين قطاع الأعمال ضمن مكونات المجتمع المدنى. فى هذا الإطار نجد أن التوجه الخاص بأولوية حماية الحرية الفردية والملكية الخاصة، يرى أهمية تضمينه ضمن مكونات المجتمع المدنى، وذلك فى مواجهة التوجه القائل بأن السوق الحر وقيمه، هى وبال على المجتمع المدنى وقيمه الأخلاقية المدنية.

لقد تلاقت وجهة النظر التى ترى أن السوق يجب تضمينه فى المجتمع المدنى مع أهداف بعض المفكرين، لاسيما المؤمنين بالسوق الحرة الذين يدعون إلى الحد من تدخل الدولة فى المجتمع والاقتصاد، فاستخدموا المجتمع المدنى لتحقيق أهدافهم من أجل حماية الحقوق الفردية، وتحديدا حقوق الملكية، فى حين تلاقت وجهة النظر التى تستثنى السوق من المجتمع المدنى مع أهداف بعض آخر، لاسيما المؤمنين بتدخل الدولة فى المجتمع والاقتصاد، لتخوفهم من تحكم السوق فى المجتمع، فاستخدموا المجتمع المدنى لتحقيق أهدافهم.

أيضا اختلفت توجهات المفكرين بشأن تضمين الأحزاب السياسية ضمن مكونات المجتمع المدنى أو عدم تضمينها. ومن واقع بعض هذه التوجهات، فإن هذا المكون لم يكن مستبعدا فى أفكار الفلاسفة الأوائل، خاصة مع عدم استبعاد الدور السياسى الرقابى والتشريعى للمجتمع المدنى أو عنصر المشاركة السياسية للمجتمع المدنى. وأعتقد أن الاستبعاد الحالى للأحزاب السياسية فى الاستخدام المعاصر لمفهوم المجتمع المدنى، ارتبط باستبعاده - أى المجتمع المدنى - من القيام ببعض الأدوار لصالح تكريس أدوار أخرى، وأهمها الأدوار التنموية للمنظمات غير الحكومية، وهى أدوار برزت واستحدثت فى الربع الأخير من القرن العشرين.

ويعكس ازدياد دور المنظمات غير الحكومية، وتصاعد أهميتها فى العالم، واحدة من الملامح الرئيسة للتطور السياسى فى عدد من بلدان العالم.

وأكد عدد من الدراسات والتحليلات وجود مجموعة من الأدوار والوظائف التى ارتبطت بالمنظمات غير الحكومية فى هذه الدول، كانت الأولوية فيها للوظائف التى تتعلق بدعم جهود التنمية التى تساندها المنظمات الدولية؛ إذ تلعب المنظمات غير الحكومية دورا مهما فى تحقيق الاستقرار فى المجتمعات التى تنتمى إليها، من خلال تقديم المعونة الاقتصادية للقطاعات الفقيرة التى أضيرت نتيجة سياسات التكيف الهيكلى، وتخفيض الإنفاق الحكومى، حسب روشتة البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى؛ أى أن هذه المنظمات تعمل على ملء الفراغ الذى ينجم عن انسحاب الدولة التدريجى من بعض أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والسعى للوصول إلى مناطق وقطاعات مهمشة من السكان، وتقديم المساعدات والإعانات والدعم الفنى لهذه القطاعات.

وكما يقول أحد الباحثين: لقد منح المفهوم (أى مفهوم المجتمع المدنى) "بعدا تنمويا"، من خلال منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولى وصندوق النقد الدولى، بوصفه المجال الذى يتيح إشراك المنظمات فى "التنمية البشرية المستدامة"، بعد أن فشلت تجارب التنمية فى معظم دول العالم الثالث، فى إطار تبنى هذه الدول سياسات الخصخصة، والتكييف الهيكلى.

ويستثنى بعض الباحثين الأحزاب السياسية من تشكيل المجتمع المدنى، لافتراض آخر، على أساس أنها تسعى للوصول إلى السلطة، فى حين يصر بعض آخر على مركزية دورها فى المجتمع المدنى؛ كونها لا تسعى لتسلم السلطة فحسب، بل لأنها تطرح برامج اجتماعية واقتصادية وتعليمية... وغيرها، وبعضها أصغر من أن يطمح إلى الوصول إلى السلطة، بل يسعى للتأثير فى سياسة الحكومة أو الدفاع عن مصالح أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو فئات اجتماعية معينة وتطلعاتها. لذا يستثنى بعض الباحثين الأحزاب الحاكمة من المجتمع المدنى، ويعد أحزاب المعارضة من ضمنه. وربما يكون هذا وراء

اختزال الدولة - فى الأدبيات العربية - فى الحكومة (أى فى السلطة التنفيذية)، وتجاهل - لاعتبارات عدة - السلطتين التشريعية والقضائية، حتى عندما يكون لهذه وتلك درجة من الاستقلالية والتأثير.

من ناحية ثالثة، فإنه ما زال هناك جدل يدور حول ما إذا كانت التشكيلات القائمة على أساس الدين أو الطائفة أو الانتماء الإثنى تشكل جزءًا من المجتمع المدنى، أو ينبغى استثناؤها منه. فهناك من يرى أنها من صلب المجتمع المدنى، بوصفها - فى أحيان كثيرة - تسعى للتغيير والدفاع عن حقوق فئات واسعة فى المجتمع وتطلعاتها، وتضغط على مراكز القرار، وأحيانا توجه سهامها نحو لا إنسانية السوق الرأسمالى، وعجزه عن التنمية الفعلية والعادلة والمتوازنة. فى حين هناك من يرفض عضويتها فى المجتمع المدنى، بحكم القيود التى تضعها على الانتماء إليها، واقترابها - فى هذا المجال - من المنظمات الإرثية، ولكونها تتناقض مع مبدأ المواطنة الذى لا يقوم على الدين أو الجنس أو العرق أو الانتماء الإثنى. فلا يمكن مثلا عد مجتمع القبلية مجتمعا مدنيا؛ لأن الانتماء إليه وإدارته وحظ الإرادة والعقل والاختيار فيه ضئيل، فهو مجتمع أقرب إلى المجتمع شبه الطبيعى، فى حين أن المجتمع المدنى هو المجتمع الذى ينتظم فيه الناس بحرية، ويطاوع بعضهم بعضا على أساس القانون الذى يعبر عن إرادتهم.

فى الإطار نفسه، وباستدعاء حال بعض البلاد العربية، يقر الأستاذ الطاهر لبيب صراحة، بصعوبة الحديث، ولو فى الحد الأدنى، عن نواة لنشأة مجتمع مدنى عربى إسلامى، مؤكدا أن مفهوم المجتمع المدنى عندنا، بلا تاريخ، فكيف نبحث عن مجتمع مدنى فى مجتمع "ما قبل مدنى"؟ "إن الاستعمال الطارئ لمفهوم المجتمع المدنى فى بلادنا، يعبر [من وجهة نظره] عن حالة طوارئ فى الفكر العربى، ولا يحيل إلى ممارسة تم تنظيرها، ولا إلى

تنظير واقع تمت ممارسته، حتى الدولة التى نشأ ضدها، تستعمله لتحديد من أعضاؤه، ومن خارجون عنه"[٥٠].

والحقيقة أن تحفظ بعض الباحثين فى المنطقة العربية على المفهوم الشائع للمجتمع المدنى الذى يستبعد التكوينات التقليدية، يرجع إلى أن تلك التكوينات التقليدية تؤدى أدوارا مهمة فى الحياة السياسية والاجتماعية، ومن ذلك - على سبيل المثال - دور العشائرية والقبلية والطائفية فى بعض الدول العربية؛ مثل اليمن والأردن ولبنان والسودان، فالعشيرة والقبيلة والطائفة فى هذه الدول، تؤدى دورا مؤثرا فى الحياة السياسية، سواء فى الانتخابات، أو فى رفع المطالب، وممارسة الضغوط على السلطات الحاكمة[٥١]، أو التأثير فى عملية صنع السياسات. ومن ثم فمن الخطأ استبعادها من توصيف مفهوم المجتمع المدنى.

٣- إشكاليات تتعلق بالعلاقة بين المجتمع المدنى والدولة:

إن الأصل فى العلاقة بين الدولة والمجتمع المدنى أنها علاقة تكامل واعتماد متبادل وتوزيع للأدوار، وليست علاقة تناقض أو خصومة، فالمجتمع المدنى ما هو إلا أحد تجليات الدولة الحديثة التى توفر شرط قيامه، عن طريق تقنين نظام للحقوق، ينظم ممارسات كل الأطراف والجماعات داخل المجتمع. كما أن المجتمع يعتمد على الدولة فى القيام بوظائفه الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، من خلال ما تضعه من تنظيمات. فالدولة والمجتمع المدنى متلازمان، لا دولة من دون مجتمع، ولا مجتمع من دون دولة، بل إن المجتمع المدنى هو وليد قوة الدولة، ومن أجل موازنة قوتها. فلم يتطور المجتمع المدنى فى الغرب لتقويض الدولة، لقد كان المجتمع المدنى والدولة القوية حصيلة التطور المتوازى. كما أن الدولة تستطيع أن تسهم فى تقوية المجتمع المدنى، أو فى تطور مجتمع مدنى صحى، من خلال وضع قوانين

واضحة، قابلة للتطبيق لعمل هذا المجتمع، وأيضا تقديم حوافز له. وعلى الصعيد المقابل، فإن منظمات المجتمع المدنى تصبح أكثر فعالية فى المشاركة فى عملية صنع السياسة، إذا كانت الدولة تتمتع بسلطات متماسكة، قادرة على وضع السياسات وتنفيذها.

ارتبط الجدل بين المفكرين والباحثين فى هذا البعد، بتحديد موقع المجتمع المدنى من الدولة؛ إذ يضعه توماس هوبز فى محور واحد مع الدولة، فى حين يفصل بينهما كثير من المفكرين. وقد تعرض كثير من التوجهات الفلسفية التى تم استعراضها أو الإشارة إليها، لحسم قضية العلاقة بين المجتمع المدنى والدولة.

وفى هذا السياق، برزت مدرسة الدولة/ المجتمع التى تهتم بتحليل العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإن قدمت الاتجاهات التى تتضمنها مدخلين مختلفين بهذا الخصوص:

الأول: هو مدخل المؤسسية الجديدة الذى يركز على الدولة وينظر إليها بوصفها منظومة قوية، تتمتع بالاستقلال، لضمان أولوية مصالح الدولة، فى مواجهة مصالح الجماعات الأساسية فى المجتمع. وتتنوع المؤسسات السياسية التى يتم بناؤها، من مؤسسات المخرجات؛ كالسلطات الثلاث: التنفيذية والتشريعية والقضائية، إلى مؤسسات المدخلات، أو مؤسسات المشاركة؛ كالأحزاب السياسية، وتنظيمات المجتمع المدنى.

الآخر: هو مدخل علاقات الدولة بالمجتمع، ويخلص أنصار هذا الاتجاه إلى أن علاقة التفاعل بين الدولة والمجتمع هى علاقة شديدة التعقيد، لا تقوم بين كيانين منفصلين ومتمايزين، أو موحدين ومندمجين تماما، أو حتى توجد بينهما حدود واضحة، أو خطوط فاصلة، أو قاطعة، وإنما ثمة تداخل بينهما، يؤدى إلى قيام كثير من شبكات التحالف والائتلاف والتعاون، جنبا إلى جنب مع علاقات

التنافس والصراع، وهى جميعها عرضة للتبدل والتغير والتقلب المستمر، وتضم أجزاء ومكونات وأقساما فرعية، من جهاز الدولة من ناحية، وقوى المجتمع وشرائحه من ناحية أخرى. كما أن جماعات المجتمع، ومعها الدولة، ليست بالضرورة كتلة صماء موحدة أو متماسكة أو متجانسة، وإنما تتسم بالتنوع والانقسام والتعددية الداخلية، وينطوى كل منها على فئات وفصائل وأجنحة فرعية متباينة، وكثيرا ما تكون أيضا متنافسة فيما بينها.

وقد تسعى الدولة لإتاحة فرص التمثيل لبعض الشرائح داخل جماعة معينة دون غيرها، ومن الوارد أن تؤسس فى إطار إدارتها لعلاقتها بالمجتمع، روابط ائتلافية للتحالف بين فئات فرعية معينة، وأقسام من جهازها، وأن يتواكب ذلك مع قيام شبكة موازية من علاقات الصراع والتنافس تضم سائر الأقسام والفئات الأخرى. وفى حين تكتفى بعض الجماعات بمركز "جماعة النقد"، فتقنع بإبداء رفضها، أو تسجيل اعتراضها على السياسات الأكثر إجحافا بمصالحها، قد لا ترضى جماعات أخرى إلا بتسخير جهاز الدولة وجعله أداة فى خدمة أهدافها الخاصة، وتوجيه سياساته وقراراته على النحو الذى يتوافق مع مصالحها، مع فرض الهيمنة على شتى الجماعات الأخرى. ومن ثم فإن تحقيق المعادلة والموازنة بين التواصل والاستقلال إزاء المجتمع، هو الذى يكسب الدولة الكفاءة والفعالية. فى هذا الإطار يؤكد كثير من تعريفات مفهوم المجتمع المدنى المعنى الذى يتضمن "الاستقلالية النسبية" لمؤسسات المجتمع المدنى إزاء الدولة.

٤ـ إشكالية تتعلق بالعلاقة بين المجتمع المدنى والعولمة:

يتفق الباحثون على أن العملية التاريخية الحاكمة لتطور العلاقات الدولية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين هى العولمة. وبصفة عامة يشير مفهوم العولمة، فى جوهره، إلى عملية مركبة لها أبعادها الاقتصادية والسياسية

والاتصالية والثقافية، تتسم بالصيرورة، ولها مؤشرات يمكن رصدها كميا وكيفيا[٥٢].

ويمكن القول إن هناك عددا من الأبعاد المشتركة فى تعريفات ظاهرة العولمة، فهى عملية متعددة الأبعاد، شاملة لكل جوانب الحياة، تعبر اقتصاديا عن نمط الاقتصاد الحر وحرية السوق وإزالة الحواجز التجارية والحواجز على حركة رءوس الأموال عالميا، وسياسيا تقدم نموذج الديمقراطية الليبرالية (بما ينطوى عليه من قيم الحرية الفردية والحق فى المنافسة)، إضافة إلى أثر الثورة التكنولوجية فى تطور مجتمع المعلومات عالميا، ونشر أنماط ثقافية معينة وإشاعتها، تقوم على نمط الثقافة الغربية خاصة الأمريكية.

بهذا المعنى يرى السيد يس أن العولمة تتضمن ثلاث عمليات يمكن أن تكشف جوهرها؛ الأولى: تتعلق بانتشار المعلومات، والثانية: تتعلق بتذويب الحدود بين الدول، والثالثة: تتصل بزيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات، وأن هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة إلى بعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة إلى بعضها الآخر[٥٣].

وتبين متابعة المفاهيم والممارسات التى ارتبطت بعملية العولمة، وجود مكون سياسى لها، وهو ما يشار إليه بنمط الديمقراطية الليبرالية الذى يشمل عدة عناصر؛ أبرزها: الأخذ بنظام تعدد الأحزاب، وإجراء انتخابات دورية حرة، يتحقق من خلالها التمثيل السياسى للمواطنين، واحترام الحقوق المدنية والسياسية، بوصفها منظومة القيم اللازمة لقيام النظام الديمقراطى، وازدياد دور المجتمع المدنى بعناصره المختلفة، من نقابات وجمعيات أهلية.

ويعود ارتباط المجتمع المدنى بالديمقراطية، بوصفها الجانب السياسى لعملية العولمة، إلى توجه فكرى يرى أن مؤسسات المجتمع المدنى تعبر عن الإرادة الحرة والتطوعية للمواطنين، وأنها تمثل مدخلا لمشاركة المواطنين فى

شئون مجتمعهم، وتطلق قدراتهم ومبادراتهم فى كل المجالات. غير أنه، وعلى الرغم من تأكيد قيم الحرية وحقوق الإنسان فى ظل العولمة؛ فإنها تمارس تداعياتها السلبية بكل قوة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على حقوق الجماعات والشعوب. فى هذا الإطار أبرز بعض الباحثين عددا من الآثار الإيجابية للعولمة فى المجتمع المدنى، وفى القلب منها المنظمات غير الحكومية؛ هى:

أولا: أنه فى ظل تراجع دور الدولة الاقتصادى والاجتماعى، سلطت الأضواء على الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات غير الحكومية، لامتصاص الآثار السلبية للتحرير الاقتصادى وسياسات التكيف الهيكلى؛ وهو الأمر الذى أدى إلى تصاعد وزن هذه المنظمات فى العالم وحجمها. وقد بدأت هذه المنظمات فى متابعة كثير من القضايا التنموية المتعلقة بقضايا الفقر والبطالة والجماعات المهمشة وقضايا حقوق الإنسان وحماية البيئة وقضايا استغلال المرأة، ونجحت فى تنمية الاتصال والتنسيق بينها وبين كثير من الشبكات والمنظمات الدولية.

ثانيا: أن العولمة أدت - بما تحمله من تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية ومعلوماتية - إلى تأكيد أهمية تفعيل علاقات تنسيقية جيدة بين هذه المنظمات، نظرا إلى الدور المهم الذى تضطلع به فى إنجاح عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ثالثا: أن الاعتناء بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، وتأكيد قيم الحرية والتسامح والحوار وقبول الاختلاف، لاقى قبولا واسعا فى العالم، ولدى مؤسسات المجتمع المدنى، خاصة المنظمات غير الحكومية؛ وهو الأمر الذى ساعد على إيجاد قاعدة مشتركة لدى هذه المنظمات للتنسيق والتعاون فيما بينها. ومن أبرز انعكاسات شيوع هذه الثقافة المدنية الاتجاه فى العقدين الأخيرين نحو تأسيس منظمات غير حكومية - فى مختلف دول العالم - تتبنى قضايا حقوق

الإنسان، وتراقب عملية التحول الديمقراطي وترصدها. وقد عرفت هذه المنظمات في الأدبيات وفي الممارسة بأنها منظمات دفاعية Advocacy Organization، وحصلت على دعم ومساندة دوليين، ليس من خلال التمويل فحسب، بل أيضا من خلال المساندة الأدبية والتكاتف وإبراز الصوت الواحد، وكان التشبيك Networking - وهو أحد آليات التعاون المهمة التي تطرحها العولمة - آلية أساسية في تقوية صوت المطالبة بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان.

رابعا: أن الثورة التكنولوجية والاتصالية التي صاحبت العولمة أدت إلى انهيار الحواجز بين الدول والكيانات المختلفة، وإلى سرعة التفاعل بينها، اعتمادا على وسائل الاتصال الإلكتروني وغيرها من وسائل الاتصال العالمية. وقد انعكس هذا على المجتمع المدني؛ إذ أدت إلى تطوير أساليب وأدوات جديدة للتفاعل بين منظماته، وإحداث تدفق معرفي ومعلومات.

على أنه يوجد فريق من الباحثين أشار إلى الجوانب السلبية للعولمة في المجتمع المدني، وميز هذا الاتجاه بين مفهومين للعولمة؛ هما "العولمة من أعلى"، و"العولمة من أسفل"، وأطلق عليها آخرون اسم "عولمة ضد العولمة". ويرى هذا الاتجاه أن العولمة بمعناها الساند الذي ارتبط بسيادة القطب الواحد، وبالسعي لفرض نظام معين على دول العالم، خاصة في المجال الاقتصادي، قد أدى إلى مزيد من التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة، واتساع الهوة نفسها بين الأغنياء والفقراء داخل المجتمع الواحد، وأن العولمة بمعناها الساند تتضمن فرض قيم الدول المتقدمة وجدول أعمالها على مؤسسات المجتمع المدني في الدول النامية؛ وهو ما يجعل هذه المؤسسات غير قادرة على تلبية الاحتياجات والأولويات الضرورية الخاصة بمجتمعاتها.

وطرح ممثلو هذا الاتجاه مفهوما آخر فى مواجهة مفهوم "العولمة من أعلى"، هو مفهوم "العولمة من أسفل" الذى ارتبط ببروز حركة عالمية لمناهضة العولمة العابرة للدول، انعكست فى التزايد والانتشار للشبكات الدفاعية العابرة للدول، وهى حركة مدنية على مستوى العالم تهدف إلى إحداث بعض المكاسب الكبيرة بشأن المصالح والمنافع العامة، وتسعى لكى تكون قوة موازية للشركات المتعددة الجنسيات، ويمكن أن تصبح مصدرا للضغط الديمقراطى على الحكومات. وتهدف الشبكات الدفاعية العابرة للدول إلى بناء روابط جديدة بين الفاعلين فى المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، من أجل الحوار، وتبادل الخبرات حول قضايا البيئة وحقوق الإنسان.

ويرى بعض الباحثين أننا نعيش اليوم فى عالم ثلاثى القوى؛ هى المنظمات الدولية الكبيرة؛ مثل منظمة التجارة العالمية، والدولة، وما يعرف بالمجتمع المدنى العالمى. وتعتمد حركة مناهضة العولمة على احتياجات الشوارع، سواء المظاهرات أو عمليات العصيان المدنى التى اجتاحت عاصمة بعد أخرى. ففى عام ١٩٩٥ تظاهر الآلاف فى مدريد فى أثناء الاجتماع السنوى للبنك الدولى، وفى ١٩٩٨ تم تنظيم عصيان مدنى فى مونتريال فى أثناء انعقاد القمة لإصدار اتفاقية الاستثمار متعدد الأطراف Multi Lateral Investment Agreement، ثم وصلت الحركة إلى أوج ازدهارها فى حركة العصيان المدنى التى شارك فيها ٥٠ ألف شخص فى سياتل ١٩٩٩ فى أثناء انعقاد اجتماع منظمة التجارة العالمية، وتبع ذلك مظاهرة حاشدة فى دافوس عام ٢٠٠٠ فى أثناء اجتماع منتدى الاقتصاد العالمى، ثم مظاهرة أخرى كبرى فى أثناء الاجتماع السنوى للبنك الدولى وصندوق النقد بواشنطن فى العام نفسه، ثم فى براغ ثم فى دافوس مرة أخرى فى يناير ٢٠٠١، وتمتد السلسلة لتشمل أيضا مظاهرات كيبك فى أثناء انعقاد مؤتمر الاتفاق على معاهدة للتجارة الحرة لدول الأمريكتين، ثم تبعها مظاهرات جنوة فى صيف ٢٠٠١.

لقد ارتبط بالدعوة إلى ازدياد دور المجتمع المدنى فى إطار العولمة، الحديث عن إعادة تعريف دور الدولة وعلاقتها بالمجتمع، كما ارتبط بإعادة النظر فى مفهوم سيادة الدولة؛ إذ انطوى تسارع عمليات العولمة فى العقد الأخير من القرن العشرين على عدد من التداعيات السلبية، فيما يتصل بقدرة الدولة على مباشرة كثير من مظاهر سلطاتها السيادية[٥٤].

٥- إشكالية تتعلق بانطباق مفهوم المجتمع المدنى على المنطقة العربية:

هناك كثير من التوجهات التى ترى عدم وجود مشروعية علمية لتطبيق مفهوم المجتمع المدنى فى كثير من الدول، ومنها الدول العربية. وعلى سبيل المثال فإن توفيق المدينى يرى أن المجتمع العربى هو مجتمع "ما قبل صناعى"، ومن هذا المنظور فالمشروعية العلمية للمجتمع المدنى ما زالت تسيطر عليها قواعد ومؤسسات موروث المشروعية التقليدية/ الدينية التى تشكل عائقا بنيويا فى بناء المجتمع المدنى. فالمجتمع المدنى - وفقا لرؤيته - لا يزال طفلا رضيعا يحبو على أرض ليست أرضه، وتحتك قواعده ومؤسساته الناشئة مع قواعد المشروعية التقليدية / الدينية ومؤسساتها، المتكلسة فى بنية المجتمع التقليدى المتأخر تاريخيا، التى يحكم منطقها الداخلى وتطبيقها العملى نظام الطاعة الفقهى والسياسى التى تستثمرها الأنظمة السياسية ذات الطبيعة الشمولية التى تمتلك حق الاحتكار المطلق للسلطة، فى ظل غياب الشرعية المدنية السياسية والمجتمعية والثقافية للمجتمع المدنى الحديث[٥٥].

من ناحية أخرى يُبرز محمد السيد سعيد تشككه فى سلامة نظرية المجتمع المدنى بوصفها سيناريو للانتقال الديمقراطى من حيث المبدأ، وتتركز هذه الشكوك فى إمكان نضوج مجتمع مدنى قادر على الدعوة للفعل الجماعى، وتنظيم هذا الفعل فى الفضاء العام، لتغيير طبيعة الدولة الشمولية والتسلطية بصورة سلمية، خلال فترة طويلة من الزمن. ذلك أن الدولة الشمولية والتسلطية

تبدو - من وجهة نظره - قادرة فى أغلب الحالات على تجريف الأساس المادى للفضاءات المدنية المستقلة والمنظمة بصورة منهجية، وأن نقل هذه النظرية إلى المنطقة العربية يطرح إشكاليات أكثر عمقا، وذلك فى ارتباطه بهشاشة الأساس المادى للمجتمع المدنى فى المنطقة، مقارنة بما تحقق لأوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية، وأن حجم التلف الذى أصاب النسيج المدنى بسبب مواقف الدولة العربية وفلسفاتها وأيديولوجياتها وسياساتها فى عصر ما بعد الاستقلال، يعد أعظم بكثير من أية تجارب أخرى فى العالم، باستثناء أفريقيا جنوب الصحراء. يضاف إلى ذلك أن دور الائتلافات والتحالفات المنظمة وغير المنظمة التى تدافع عن النظم السياسية القائمة، ونمط الدولة التسلطية والشمولية والعائلية فى المنطقة العربية، يعد أقوى بكثير. وبتعبير آخر فإن تحقيق خطوات متقدمة فى عملية الانتقال الديمقراطى يصبح شرطا لنمو المجتمع المدنى ونضوجه. ومن ثم تحتاج المنطقة العربية إلى نظرية بديلة وأكثر واقعية للانتقال الديمقراطى الذى يسمح بتطور مدنى خلاق[٥٦].

وأخيرا، لقد استقر الرأى - من خلال عدة دراسات أكاديمية وميدانية ومن خلال المتابعة التاريخية لنشأته وتطوره - أن المجتمع المدنى هو "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التى تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة؛ أى بين مؤسسات القرابة ومؤسسات الدولة التى لا مجال للاختيار فى عضويتها"، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها، أو لتقديم خدمات للمواطنين، أو لممارسة أنشطة إنسانية متنوعة، وتلتزم فى وجودها ونشاطها بقيم الاحترام والتراضى والتسامح والمشاركة والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف ومعاييرها[٥٧]، وهو التعريف الذى تقترحه هذه الدراسة. وهكذا فإن مفهوم المجتمع المدنى - وفق التعبير السابق له - يعبر عن ظاهرة حديثة؛ إذ نشأ المفهوم مرتبطا - كما سبقت الإشارة - بظهور الدولة الحديثة فى الغرب منذ

القرن السادس عشر، وهو يضم مختلف المؤسسات والمنظمات التى يؤسسها أفراد المجتمع الذين هم مواطنون فى الدولة، وينضمون إليها بإرادتهم الحرة، بقصد التعبير عن مصالحهم وحمايتها.

لذا فإن ظهور المجتمع المدنى متزامنا مع ظهور الدولة الحديثة فى الغرب - كان ولا يزال - لحماية المواطنين من جور أجهزة الدولة، وللدفع فى اتجاه تغيير سياساتها، بحكم أن هذه التنظيمات تنزع إلى الحرية فى المبادرة والعمل، فهى تمثل المجال العام الذى يتحرك فيه الأفراد والجماعات فى مواجهة سيطرة الدولة وتحكمها لتحقيق مصالحهم والدفاع عنها.

بهذا المعنى فإن هذه الدراسة ترى أن اختزال مفهوم المجتمع المدنى إلى مجرد المنظمات غير الحكومية، يضيع فرصة تكوين مجتمع مدنى حقيقى وفعال، ويمثل اختزالا للدور التغييرى الذى يمكن أن يلعبه، وهو يمثل استبعادا للدور السياسى - بالمعنى الفعلى لهذا المصطلح - الذى يجب أن يلعبه الأحزاب السياسية، وكذلك الحركات الاجتماعية، حتى لو كان هذا المجتمع بمكوناته الحالية ضعيفا وهشا ومهمشا.

وإذا كانت هذه المكونات تستبعد حاليا من التعريفات الشائعة فى كثير من الإصدارات والتوجهات المحلية والدولية، فليس ذلك إلا تعبيرا عن لحظة أو مرحلة من مراحل تطور هذا المفهوم التى ارتبطت بالتداعيات السلبية والإيجابية لظاهرة العولمة على المنطقة العربية. فليست هناك تعريفات مقدسة لا يمكن الاقتراب منها، وقد تمر منطقتنا العربية فى لحظة تاريخية قريبة أو بعيدة بمرحلة تلحق فيها مجتمعاتها المدنية بما أحرزته مجتمعات مدنية أخرى فى بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، فيتطور دورها من مجرد هيئات تتوسط العلاقة بين المواطن والسلطة الحاكمة، إلى منظمات تلعب دورا أساسيا فى عملية التحول الديمقراطى، بما سوف تملكه من قدرات على التأثير فى العملية التشريعية، وعملية صنع السياسات، وكذلك العملية الرقابية، وذلك

إضافة إلى عدد من الأدوار التى تلعبها فى اللحظة الحالية. وهذه اللحظة المستقبلية لن تستبعد من تصورها دورا فعالا للأحزاب السياسية - خارج إطار السلطة - والحركات الاجتماعية والسياسية.

فى هذا الاتجاه، فإن مفهوم المجتمع المدنى يشمل من الناحية الإجرائية، عددا من المؤسسات والتنظيمات؛ أهمها: الأحزاب السياسية، والجمعيات السياسية - خارج إطار السلطة - والنقابات المهنية والعمالية، والجمعيات الأهلية (الخيرية والخدمية والرعائية والتنموية والدفاعية وجمعيات رجال الأعمال)، وغرف التجارة والصناعة، والنوادى، والاتحادات العلمية والثقافية والأدبية والرياضية والطلابية، والحركات الاجتماعية، والصحافة الحرة المستقلة[٥٨].

ويمكن التوافق على أهم مكونات مفهوم المجتمع المدنى وسماته، وهى:

- أن تنظيمات المجتمع المدنى هى مجموعة من المنظمات التطوعية التى نشأت بشكل طوعى.
- أن هذه التنظيمات تشغل المجال العام بين الأسرة والدولة، وهى ذات استقلال نسبى عن الدولة.
- أنها لا تسعى لتحقيق ربح.
- أنها تسعى لتحقيق "منفعة جماعية" للمجتمع كله أو لبعض فئاته.
- أنها فى بعض الحالات تمثل مصالح أصحاب مهنة معينة، وتدافع عن المهنة التى ينتمون إليها.
- أن لديها بعدا قيميا يتمثل فى قبول التعدد والتنوع والإدارة السلمية للاختلافات، وإقرار مبدأ الحوار؛ وهو ما يعبر عنه بمصطلح "الثقافة المدنية".

ولكن يبقى التساؤل قائما فى كل الأحوال؛ وهو الأمر الذى يزيد هذا المفهوم تعقيدا، ماذا عن أحوال المجتمعات المدنية فى كثير من دول العالم الثالث، ومن ضمنها بالطبع الدول العربية، وفى القلب منها مصر؟ ما تداعيات عدم انطباق بعض تلك المعايير أو السمات عليها؟ هل ينتقص ذلك من تحديدها بوصفها مجتمعا مدنيا؟ وهل يمكن تطبيق مؤشرات تقييم منظمات المجتمع المدنى الشائعة عالميا على تلك المنظمات فى دول العالم الثالث والدول العربية؟

على سبيل المثال، وبالإشارة إلى دراسات تطبيقية عدة، تناولت مؤسسات المجتمع المدنى فى مصر، نجد أن العضوية فى النقابات المهنية هى عضوية إجبارية يرتبط بها استخراج الترخيص الخاص بمزاولة العمل، كذلك النقابات العمالية التى تعانى أيضا تدخل سلطات الدولة فى تنظيمها النقابى، فوزير القوى العاملة - حتى وقت قريب - كان حتى سنوات طويلة هو رئيس الاتحاد العام لنقابات عمال مصر، كذلك كانت نقابة المهندسين ونقابة المعلمين.

من ناحية أخرى، فإن النقابات المهنية تعانى إشكالية حقيقية فى تفعيل قيم الثقافة المدنية داخلها، خاصة قبول الاختلاف والتنوع والتسوية السلمية للخلافات؛ وهو الأمر الذى تعانيه أيضا الجمعيات الأهلية بصور مختلفة، فقد توصلت دراسات عدة إلى ضعف تفعيل قيم الثقافة المدنية داخل تلك الجمعيات (الإدارة السلمية للخلافات - الشفافية - تفعيل الآليات الديمقراطية...)، إضافة إلى أن هناك مئات من الجمعيات الأهلية التى أسستها السلطة السياسية (جمعيات تنمية المجتمع) فى خلال المرحلة من ١٩٦٤ إلى منتصف السبعينيات تقريبا، وذلك فى إطار سياسة الدولة فى ذلك الوقت، بالدمج الوظيفى لدور الجمعيات الأهلية فى إطار السياسة العامة للدولة.

تلك أمثلة عامة تبرز الإشكاليات التى قد يواجهها باحث العلوم السياسية فى تقديم دراسات علمية موضوعية عن فعالية مؤسسات المجتمع المدنى وإمكان تقييمها وفقا لمعايير استقرت فى هذا الحقل.

وترى هذه الدراسة أنه من الصعوبة تطبيق مؤشرات تقييم منظمات المجتمع المدنى الشائعة عالميا؛ مثل المؤشرات الخاصة بتقييم تفعيل مبادئ الحكم الرشيد - على سبيل المثال - بالقدر نفسه والكيفية نفسها التى تقيم بها تلك المنظمات فى أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. فلا المجتمع المدنى مستقل عن الدولة - فى معظم الأحيان - ولا مبادئ الحكم الرشيد ومواثيق الشرف العالمية يمكن تطبيقها بسهولة على منظمات المجتمع المدنى فى كثير من الدول العربية ومنها مصر.

على أن ذلك يجب ألا يكون - بأى حال من الأحوال - تبريرا للخلل والضعف القائم فى هذه المنظمات، بقدر ما يقدم تحليلا موضوعيا عن طبيعة الدولة فى تلك الدول المتأخرة حضاريا، وعن فعالية المجتمع المدنى فيها، مع عدم إغفال أثر المتغيرات الدولية والإقليمية فى تخلف تلك المجتمعات أو تقدمها. وذلك أيضا فى إطار من تقييم تلك الإنجازات التى يمكن أن تحرزها تلك المجتمعات المدنية فى ظل كل العوائق والقيود المفروضة على حركتها، وكذلك تقديم النقد وعمل التقييم المطلوب أو محاسبتها، فى مواجهة فسادها أو تقاعصها عن لعب أدوار فاعلة ومهمة فى مواجهة الاستبداد، أو انتهاك الحقوق الإنسانية.

خامسا- المفاهيم ذات الصلة بمفهوم المجتمع المدنى:

هناك عدد من المفاهيم التى ارتبطت بمفهوم المجتمع المدنى فى اللحظة التاريخية المعاصرة التى تم التعاطى معها على صفحات هذه الدراسة. وقد انتعشت تلك المفاهيم مع نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وأهم هذه المفاهيم: التحول الديمقراطى، والإصلاح السياسى، والحركات الاجتماعية.

١- مفهوم التحول الديمقراطى:

مع الانهيار العاصف للاتحاد السوفيتى وتفككه، وانتهاء دوره بوصفه قوة

عظمى، وتحوله وبلدان شرق أوربا إلى أنظمة تأخذ بالتعددية الحزبية والسياسية، وتسعى للاندماج فى النظام السياسى الرأسمالى العالمى ومؤسساته، وانتقال هذه الظاهرة إلى عدد آخر من الدول فى أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وهو ما أطلق عليه صمويل هنتنجتون "الموجة الثالثة للديمقراطية" - شاع وانتشر مفهوم التحول الديمقراطى أو "الدمقرطة"، وأصبح هذا المدخل فى اللحظة المعاصرة يمثل اتجاها رئيسيا فى دراسة النظم السياسية.

ويشير هذا المفهوم إلى عملية التحول أو الانتقال من نظام حكم غير ديمقراطى (مدنى أو عسكرى) إلى نظام حكم أكثر ديمقراطية. و"الدمقرطة" ليست هى الديمقراطية، ولكنها عملية الانتقال إلى الديمقراطية. وهذه العملية لا تخضع لقواعد ثابتة؛ إذ تتعدد وتتنوع أسبابها وأساليبها ومراحلها ومخرجاتها، كما أنها لا تسير فى اتجاه خطى (من غير الديمقراطى إلى الديمقراطى)؛ إذ إنها عرضة للانتكاسة والارتداد؛ وهو ما يؤكده عدد من حالات التحول الديمقراطى على الصعيد العالمى، فى خلال الربع الأخير من القرن العشرين.

لذا يرى "لارى دياموند" أن هناك بعض الديمقراطيات التى قد تجهض بمجرد أن تظهر، وديمقراطيات أخرى لا يتحقق لها الدعم والمساندة؛ لذا فإن عملية التحول الديمقراطى يمكن عدها عملية طويلة نسبيا ومعقدة؛ إذ تتضمن إرساء مجموعة من القواعد والإجراءات التى تنظم علاقة الحكم بالمحكومين. فلم يعد ينظر إلى إرساء نظام ديمقراطى فى دول العالم بوصفه نتاجا لعمليات التحديث، وإنما أضحى نتاجا لتدابير استراتيجية، والاتفاقيات بين مختلف النخب السياسية، إلى جانب الخيار الواعى بين مجموعة من البدائل المؤسسية، والأنظمة الانتخابية، والحزبية[٥٩].

ويبرز هنا المجتمع المدنى بوصفه أحد المداخل التى يمكن استخدامها لتفسير عملية التحول الديمقراطى التى شهدها كثير من دول العالم. ويعزى هذا الاعتناء الكبير بمدخل المجتمع المدنى إلى الأحداث التى شهدها كثير من دول

أوربا الشرقية، خاصة بولندا التى لعب فيها المجتمع المدنى - ممثلا فى نقابة تضامن، وجماعات المثقفين، والطلبة، والفنانين - دورا فى إحداث عملية التحول صوب الديمقراطية وتعزيزها[٦٠].

ومع شيوع الربط بين دور المجتمع المدنى وإحداث التحول الديمقراطى، برز انقسام بين علماء السياسة حول الدور المتصور نظريا لهذا المجتمع المدنى فى تدشين عملية التحول تجاه الديمقراطية وتعزيزها؛ إذ يرى فريق أن المجتمع المدنى بما يضمه من نقابات مهنية وعمالية وأحزاب سياسية ومنظمات غير حكومية وروابط تجارية، يمكن أن يكون حافزا إلى إحداث التحول الديمقراطى. فى حين ذهب آخرون إلى أن مؤسسات المجتمع المدنى ليس فى وسعها الدفع فى اتجاه التحول الديمقراطى، بل إنها قد تكون - وفق رأيهم - ذات أثر سلبى فى مسار النظام السياسى؟ "دياموند" يرى - على سبيل المثال - أن الشرارة الأولى للتحول نحو الديمقراطية تنطلق من مؤسسات المجتمع المدنى التى تلعب دورها فى تعزيز عملية التحول، من خلال ما تقوم به من تقييد لسلطة الدولة، ومتابعة أدائها، وتحديد مدى انتهاكها للقوانين القائمة[٦١]. فى حين نجد "إيليا حريق" يذهب - على نحو ما ذهب محمد السيد سعيد - إلى أن المجتمع المدنى لا يمثل شرطا سابقا للتحول الديمقراطى، خاصة فى الوطن العربى، بل يؤكد أن من ينتظر قيام مثل هذا المجتمع المدنى، بإحداث التحول الديمقراطى، سيضطر إلى الانتظار سنوات طويلة، فكثير من مؤسسات المجتمع المدنى - وفق رأيه - لا تعنى كثيرا بالديمقراطية، ومن يحتضنها ليس لديه التأثير الكافى لممارسة ضغوطه على الدولة[٦٢].

٢ - مفهوم الإصلاح السياسى:

ارتبط مفهوم الإصلاح السياسى بمفهومى المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى، وشاع استخدام المفاهيم الثلاثة فى الربع الأخير من القرن

العشرين، وخلط بعض الباحثين أحيانا بين مفهومي التحول الديمقراطي والإصلاح السياسي.

الإصلاح لغة: هو إزاحة فساد شيء، أو إزالة ما بين طرفين من عداوة، أو جعل شيء ما نافعا ومناسبا لسياقه. والإصلاح أيضا في اللغة العربية يقصد به: التقويم، والتغيير نحو الأحسن والأرقى، وإزالة الفساد[٦٣]. وفي مجال العلوم السياسية يشير الإصلاح إلى عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، داخل دولة معينة، في إطار النظام القائم، وبالوسائل التي يتيحها، واستنادا إلى مفهوم التدرج؛ لذا فإنه يختلف كثيرا عن مفهومي "الثورة" و"الانقلاب" اللذين يسعيان لهدم النظم القائمة، سواء السياسية الاجتماعية، أو الاقتصادية وإعادة بناء نظم جديدة تختلف جذريا عن سابقتها[٦٤].

في إطار المعنى نفسه، يرى السيد يس أن الإصلاح يعكس إحدى استراتيجيتين للتغيير الاجتماعي؛ هما: الإصلاح والثورة.

استراتيجية الإصلاح: نادى بها أنصار النظام الرأسمالي العالمي الذي بدأ تشكله في القرن التاسع عشر، وعندما بدت مساوئه، نادى بعض الأنصار بضرورة إصلاحه، بدلا من الثورة عليه، من أجل تغييره.

استراتيجية الثورة: تبناها الماركسيون الذين رأوا أن إصلاح النظام الرأسمالي لا جدوى منه، وأنه لا مفر من الانقلاب عليه، وتأسيس نظام اشتراكي يحل محله.

وقد انقسمت دول العالم بين من تبنى "استراتيجية الإصلاح"، ومن تبنى "استراتيجية الثورة". فالاتحاد السوفيتي - سابقا - قامت فيه الثورة البلشفية، والصين ثار فيه ماوتسي تونج، أما في ألمانيا فقد تبنى بسمارك الإصلاح، وإزالة الفروق بين الطبقات[٦٥].

مفهوم الإصلاح السياسى يشير - فى هذا السياق - إلى عملية متعددة الجوانب، تعبر منهجيا ونظريا عما تم أو يتم فى الواقع، من إدخال تغيرات رئيسة ومهمة فى النظم السياسية. وتشتمل هذه العملية على الإصلاح الدستورى، وتفعيل مبدأ الشفافية، وإقامة دولة القانون، وإنهاء نظام الحزب الواحد، والإقرار بنظم التعددية السياسية والحزبية، وتوفير الحريات المدنية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان، والاعتراف بدور المجتمع المدنى فى ضمان التحول الديمقراطى، والمشاركة السياسية، ودعم الطابع المؤسسى للمنظمات والهيئات السياسية والمدنية التى تعبر عن مصالح المواطن العادى واهتماماته، وتكون قادرة على تمثيل هذه المصالح والدفاع عنها.

خلاصة ما سبق، أن مفهوم الإصلاح بوجه عام، يكتسب خصوصية، فى أبعاد ثلاثة: أولها أنه يتم فى ظل النخبة الحاكمة واستمرارية النظام الحاكم، وثانيها أن عملية الإصلاح تفرز اليات المشاركة والرقابة الشعبية وحماية الحريات العامة، وثالثها أنه يتم من داخل النظام، وباليات نابعة منه[٦٦].

٣- مفهوم الحركات الاجتماعية:

تقوم الحركات الاجتماعية بوصفها رد فعل لواقع اجتماعى وسياسى مخالف لتطلعات القائمين بها، وتعد المنظمات المدنية والسياسية الأكثر تجسيدا لهذه الحركات الاجتماعية ميدانيا[٦٧]. ويستخدم مصطلح الحركة الاجتماعية، بمعنى الحركة بين الناس وعدم الاستقرار[٦٨]. ويعرف قاموس أكسفورد الحركات الاجتماعية بـ"مجموعة من الأفعال لجماعة ما، تتحرك باستمرار نحو غاية خاصة بها"[٦٩]. وعرفتها الموسوعة البريطانية بـ"أنها سلسلة متعاقبة من الجهود التى يقوم بها عدد كبير من الأفراد، بهدف إحداث بعض التغيير الاجتماعى"[٧٠]. وهى - وفقا لتعريف أخر - تمثل "جهدا جمعيا ضعيفا من الناحية التنظيمية، ولكنه يتسم بالإصرار على دعم هدف اجتماعى مؤداه إما

تحقيق وضع محدد فى بنية المجتمع ونظام القيم السائد، وإما منعه"[٧١]. ووفقا لتعريف موسوعة علم الاجتماع، فإن مفهوم الحركات الاجتماعية يشير إلى الجهود المنظمة التى يبذلها عدد من الناس المؤثرين، وتهدف إلى تغيير جانب أساسى أو أكثر من المجتمع أو مقاومة هذا التغيير[٧٢]. ويركز هذا التعريف على ما يأتى:

- التنظيم: الحركة الاجتماعية مجموعة من الناس يوصفون بأنهم منظمون.
- التأثير: القائمون على التنظيم مؤثرون.
- الهدف: تغيير جانب أساسى أو أكثر من جوانب المجتمع أو مقاومة هذا التغيير.

والحركات الاجتماعية يمكن أن تكون حركات اجتماعية سياسية أو حركات اجتماعية غير سياسية، وقد تكون ذات أهداف محددة، لا تجذب إلا جماعات صغيرة، أو تضع لنفسها أهدافا شاملة وعامة، لتغدو حركات جماهيرية. وتتنوع أهداف الحركات الاجتماعية بين الأهداف السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وهذه الأهداف قد تكون هى الأسباب ذاتها التى وقفت وراء إنشاء تلك الحركات، كما أنها قد تكون حركات محلية أو إقليمية أو عالمية.

وهناك من يرى أن الحركات المجتمعية تعد من أبرز سمات المجتمعات الحديثة وظواهرها، لاسيما بعدما غدت تنتشر بشكل مطرد داخل المجتمع الدولى الراهن، وعلى نحو مؤثر فى واقع المجتمعات، وفى نظم الحكم، داخل أغلب هذه المجتمعات. وبعبارة أكثر وضوحا، الحركات الاجتماعية تشكل[٧٣]: جهدا منظما يقوم به عدد من الناس الذين يوصفون بأنهم مؤثرون، ويهدف إلى تغيير جانب أساسى أو أكثر من المجتمع أو مقاومة هذا التغيير، وهذه الحركات

هادفة ومنظمة، وتكون أهدافها محددة أو واسعة، وقد تكون ثورية أو إصلاحية. وقد تمثل الحركات الاجتماعية الجهود المنظمة التى يبذلها مجموعة من المواطنين، بهدف تغيير الأوضاع، أو السياسات، أو الهياكل القائمة، لتكون أكثر اقترابا من القيم الفلسفية العليا التى تؤمن بها الحركة[٧٤].

والحركة الاجتماعية هى شكل من أشكال العمل الجماعى، وتسعى للطعن فى انتهاكات السلطة السياسية والاقتصادية، وتهدف إلى تغيير النظام السياسى ومؤسسات المجتمع من أجل إنتاج مجتمع أفضل. والدور الرئيسى للحركات الاجتماعية هو تعبئة "الجهات الفاعلة". وهذه الحركات تعتمد على العمل الجماعى الذى لا يقتصر على المفاوضات والحسابات الاستراتيجية، وإنما يهتم بقضايا الهوية والمعايير الاجتماعية[٧٥].

وهناك تيار واسع يربط بين الحركات الاجتماعية والفشل الديمقراطى فى المجتمعات المعاصرة، فتقوم هذه الحركات من أجل حماية حرية الفرد، وتحقيق المساواة، وإرساء الديمقراطية، وذلك فى مواجهة الدولة المتسلطة والدولة الخاضعة لقوة السوق؛ ذلك أن الأفراد تسيطر عليهم الدولة وقوة السوق، بعد أن أصبح دور الأفراد هو الدور الاستهلاكى فحسب[٧٦].

والحركات الاجتماعية ينظر إليها - وفق رؤية بعض الباحثين - على أنها فعل أو تفاعل دفاعى للجانب العام والخاص من قبل الأفراد، وذلك ضد أنظمة الدولة واقتصاد السوق. ويرى "تورين" أن المشاركة والاشتراك فى الحركة الاجتماعية يمثلان الطريق الوحيد الذى من خلاله يسترد الأفراد حرياتهم. والهدف الرئيسى من هذه الحركات هو تعبئة ممثلى هذا المجتمع المتعدد وأعضائه، لمواجهة ضحايا الدولة أو أهدافها، وسيطرة السوق. لذلك فإن الحركات الاجتماعية تتضمن عملية الوعى بالنفس، لخلق كيان بشرى واجتماعى[٧٧].

فالحركة الاجتماعية - بهذا المضمون - شكل لفعل جماعى لمواجهة انتهاك القوى السياسية والاقتصادية، ولتغيير المؤسسات السياسية والاقتصادية؛ لإحداث مجتمع أفضل. والحركة الاجتماعية تأتى فى صراع مع الأعراف الحالية الموجودة والقيم، فهى تناضل من أجل استقلال الأفراد فى المجتمع المدنى الذين تسيطر عليهم الحكومات وقوى السوق[٧٨].

وتعنى الحركات الاجتماعية التنظيمات الرسمية التى تعمل خارج القنوات السياسية المعتادة؛ مثل الحركات الطبقية، والديمقراطية، وحركات حقوق المرأة، وحقوق الإنسان، وحقوق الشعوب، والفلاحين، والمدافعين عن البيئة[٧٩]. ويرى بعض الباحثين أن الحركات الاجتماعية تمثل محاولة جماعية لتغيير جزئى أو كلى فى النسق والكيان لاجتماعى، من خلال وسائل عدة؛ مثل: الشغب، والاعتصام، والإضراب أو المظاهرات، بهدف ممارسة ضغوط أقوى من تلك التى تمارسها النقابات والأحزاب السياسية[٨٠].

وقد أوضح أحد العلماء، من خلال دراسته عن السلوك الجمعى، أن الحركات الاجتماعية هى مشروعات جماعية، تستهدف إقامة نظام جديد للحياة، وتستند إلى إحساس بعدم الرضا عن النمط السائد والرغبة فى إقامة نمط جديد. لذلك، تميل الحركات الاجتماعية إلى الجمهور، وتنمو خلال فترات الكساد الاقتصادى أو الهزائم العسكرية. فمثل هذه الظروف قد تكون مواتية تماما لانضمام الأفراد إلى الحركات الاجتماعية، ذات الاتجاهات المختلفة[٨١].

ووفق "نظرية تعبئة الموارد"، فإن الحركات الاجتماعية لا بد أن تعتمد على مفهوم تعبئة الموارد، وأن تعتمد على الموارد المتاحة لها لاستخدامها. وهذه النظرية تؤكد مفهوم حمل الأفراد على المشاركة والإسهام فى التكاليف؛ لأن ذلك يساعد على تحقيق منافع الناس. ونجاح الحركات الاجتماعية فى تحقيق أهدافها يتوقف على وجود شبكات من الجماعات والمنظمات. فتعبئة

الموارد من الناحية النظرية كان تشديدا كليا على استراتيچية، لجعل حركة تنجح فى المطالبة بإحداث تغيير فى سياسات الحكومة أو التشريعات[٨٢].

وتعد الحركات الاجتماعية - وفق بعض الاتجاهات - جهدا جماعيا مقصودا وموجها، لتغيير المجتمع فى أى اتجاه، وبأية وسيلة، بما فى ذلك العنف واللاشرعية والثورة والانسحاب من الواقع. ومن ثم، تحتاج إلى نموذج معين للتنظيم، كما تستند إلى عادات وتقاليد وقيادة ومجموعة قيم وأدوار اجتماعية[٨٣].

وثمة من يرى أن الحركات الاجتماعية تشكل مؤسسات جماعية، تتجاوز أطر المجموعة المحلية والحدث الفردى، وتقوم بعمل منظم يهدف إلى تحول فى الفكر والسلوك والعلاقات الاجتماعية[٨٤]. وفى أنظمة الحكم الاستبدادية تدخل هذه الحركات فى صراعات من أجل الديمقراطية والقواعد الدستورية، ومعظمهم (ممثلو هذه الحركات) من الطبقة المتوسطة، والطبقات المعدومة، والعمال، والمهمشين، والفلاحين الفقراء[٨٥].

الخلاصة، أنه لا يبدو أن هناك تعريفا جامعا مانعا لمفهوم الحركة الاجتماعية؛ إذ يتسع حينا ليشمل فى طياته مختلف المسارات أو السيرورات الاجتماعية، مهما تنوعت أو تعددت، ويضيق حينا آخر فيشير إلى سلوك جمعى له فرادة تميزية، وله بناء وتنظيم وقيادة، ويهدف إلى تغيير الأوضاع القائمة، أو تغيير بعض جوانبها الأساسية على الأقل[٨٦]. وتتجسد الحركة الاجتماعية فى شكل مبادئ و"مصالح معينة"، بهدف الدفاع عنها، أو السعى لتحقيقها. وتشمل كلمة "المصالح" - هنا - الجوانب المادية الملموسة، والجوانب الأخلاقية والمعنوية والقيمية[٨٧].

وتمثل الحركات الاجتماعية فى تناميها وطبيعة أهدافها وعملها، وعاءً للعمل، تتجمع فيه المجموعات الاجتماعية والمهنية، ومجموعات المصالح[٨٨].

وثمة من يرى أنها قد تمثل بديلا للأحزاب السياسية التى تعانى العزوف والضعف[٨٩]. لاسيما أن الحركات الاجتماعية قد تنشأ فى مواجهة الدولة، نتيجة تعثر هذه الأخيرة فى أداء دورها[٩٠].

وتنطلق الحركات الاجتماعية من رغبتها النهائية فى تحقيق العدالة الاجتماعية التى يرى بعض الباحثين أنها تبدو خلال الكفاح المحلى لانتزاع حقوق المستضعفين، أو من خلال الوقوف فى مواجهة سياسات الحكومات الاقتصادية والاجتماعية التى تؤدى إلى الإفقار، واستمرار الفروق الطبقية الواسعة، فى حين يراها بعض آخر تبدو خلال النضال ضد المؤسسات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات التى تعمل على دفع بلدان العالم نحو انتهاج سياسات اقتصادية تحقق مصالح تلك المؤسسات والشركات، وحفنة من الرأسماليين والحكوميين المحليين المتعاونين، وتأتى فى النهاية على حساب جموع الشعب فى بلدان العالم المختلفة. وعلى الرغم من تلك الاختلافات بين المجموعتين الفرعيتين، ما بين محلية الكفاح وعالمية النضال؛ فإن ذلك لم يمنع كلا منهما من الانخراط بوصفه جزءا من الحركات العالمية المناهضة للحرب والعولمة. وعموما فإنه يمكننا أن نصف أيضا تلك المجموعة من الحركات بأنهم "الباحثون عن العدالة الاجتماعية"[٩١].

وهناك أربعة حقول رئيسة مختلفة فى دراسة الحركات الاجتماعية؛ هى الحركات الديمقراطية، والحركات النقابية، والحركات البيئية، وحركات السلام، وأضيف حقل جديد فى دراسة الحركات الاجتماعية يركز على الحركات النسائية[٩٢].

وتتفاوت الحركات الاجتماعية تفاوتا كبيرا فى مراحل تكوينها وتطورها، وفى أسلوب تنظيمها. فبعض الحركات قد يتبنى أسلوبا تنظيميا فضفاضا، وبعضها الآخر قد يعتمد على تنظيم هرمى دقيق ومحكم. وقد ظهرت أشكال عدة للحركات الاجتماعية المعاصرة؛ كالحركات الدينية، والقومية،

والعنصرية، والطبقية، والأخلاقية، والثورية، والثقافية، والشبابية، والنسائية[٩٣].

وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول مفهوم الحركة الاجتماعية؛ فإن هناك نوعا من الاتفاق على الخصائص الآتية للحركات الاجتماعية[٩٤]:

١ - **جهود جماعية مقصودة:** أى وجود مجموعة من الأفراد ذوى أهداف خاصة بهم، يسعون لتحقيقها؛ إذ لا يستطيع كل فرد منهم تحقيقها منفردا.

٢ - **وجود قيم ومعايير مقبولة اجتماعيا:** إن من الشروط الأولى لوجود حركة اجتماعية داخل المجتمع، وجود أهداف خاصة بالجماعة، وغالبا ما تكون هناك الرغبة فى تغيير قيم أو معايير داخل البناء فى المجتمع أو تعديلها؛ إذ إن هدف أية حركة إحداث تغيير مقصود تراه مناسبا لها.

٣ - **الإرادة الواعية للأعضاء:** إن الحاجة إلى التغيير داخل تنظيم ما، يعنى بالضرورة وجود فئات واعية ومدركة لهذه الحاجة، ومن ثم فإنها تعمل على تحقيق هذا المطلب. ويكون لدى أعضاء الحركات نوع من الوعى، لإدراك بعض الأهداف التى يرونها مناسبة لهم، بطريقة تختلف عن أفراد المجتمع العاديين.

٤ - **حد أدنى من التنظيم:** غالبا ما يكون لأفراد الحركة الاجتماعية أهداف واضحة يريدون تحقيقها، وتكون هذه الأهداف مترابط بعضها مع بعض، وقد تعدل الحركة الاجتماعية من أهدافها من وقت إلى آخر.

وفى خلال السنوات القليلة الماضية، بدأت تنتشر فى المنطقة العربية الحركات الاجتماعية، ففى بلد كبير كمصر تعيش القوى السياسية التقليدية مأزقا حرجا، سواء على مستوى النظام السياسى، أو على مستوى المعارضة؛ إذ تصدرت الحركات الاجتماعية باحتجاجاتها المطلبية واجهة المشهد السياسى، حتى استطاعت تنظيم نحو سبعمائة إضراب منذ عام ٢٠٠٨[٩٥].

وأخيرا، فإنه وعلى الرغم من تراجع مفهوم الحركات الاجتماعية فى خلال العقدين الأخيرين فى العلوم الاجتماعية بوصفه مفهوما تحليليا لصالح مفهوم المجتمع المدنى؛ فإن هناك من لا يزال يدافع عنه من المفكرين المرموقين؛ منهم على سبيل المثال "آلان تورين" الذى يبنى دفاعه عن مفهوم الحركة الاجتماعية على أساس موقفه النقدى الرافض لفكر "ما بعد الحداثة" الذى أعلن عن انتهائها - أى الحركات الاجتماعية - تقضيلا لمفهوم الجماعات المدنية المتنازعة فى المجال العام التى تدير نزاعاتها عبر آلية التفاوض المستمر، وليس الحركات الواسعة الأيديولوجية[٩٦].

فى الوقت نفسه، فإن الحركات الاجتماعية لا تمثل المعادل والمناظر للمجتمع المدنى، فهى ليست بديلا عنه، ولكن ينظر إليها على أنها مشاركة رئيسة فى عملية بناء هذا المجتمع، بل فى محاولة استرداده من الدولة[٩٧]. وإذا كان صعود مفهوم المجتمع المدنى فى خلال ربع القرن الأخير بدا على حساب مفهوم الحركات الاجتماعية، فثمة من يعتقد أن النشاط المكثف لهذه الحركات فى خلال العقد الخير، خاصة على الصعيد الدولى فى مواجهة سلبيات العولمة، وسع المجال أمامها كى تصبح قوة مضافة إلى القدرة التمدينية للنظام الديمقراطى[٩٨].

الـهــوامش:

(١) د. ميلاد مفتاح الحراثى، المجتمع المدنى، وثقافة الديمقراطية فى الوطن العربى:

http://assinssane.blogspot.com/2008_06_01_archive.html

(٢) هشام جعفر، العمل الأهلى: رؤية إسلامية ٢:

http://www.islamonline.net/Arabic/contemporary/02/2000/article57.html

(٣) فريال حسن خليفة، المجتمع المدنى عند توماس هوبز وجون لوك (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٥)، ص١٠.

(٤) المرجع السابق.

(٥) أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة، القاهرة (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية - الأهرام) ٢٠٠٠.

(٦) انظر مفهوم المجتمع المدنى لدى فلاسفة الفكر السياسى:

- حلمى شعراوى وآخرون، جرامشى وقضايا المجتمع المدنى (القاهرة: مركز البحوث العربية، ١٩٩٠).
- العياشى عنصر، المجتمع المدنى: المفهوم والواقع، رواق عربى (القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، العدد ٢٢، ٢٠٠١).
- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى القومى، فى: مصطفى كامل السيد وآخرون، المجتمع المدنى فى الوطن العربى ودوره فى تحقيق الديمقراطية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص٦٤٣-٦٦٤.
- Cohen. John L. and Asato. Andrew. Civil Society and Political Theory (MASS: MIT. press. 1995).
- فريال حسن خليفة، مرجع سابق.

- عامر حسن فياض، المجتمع المدنى: دراسة فى إشكالية المفهوم.

http://www.madarik.net/mag1/2.htm.

(٧) المرجع السابق.

(8) Thania Paffenholz & Christoph Spurk, Social Development Papers, Conflict prevention & Reconstruction The World Bank Washington Paper no.36, October 2006.

http://siteresources.worldbank.org/INTCPR/Resources/WP36_web.pdf

(٩) فريال حسن، مرجع سابق، ص٨٣-٨٤.

(١٠) وائل فؤاد أبو منصور، قراءة موضوعية لمفهوم المجتمع المدنى:

http://www.menber-alhewar.com/forum.php?action=view&id=738&cat_id=49

(11) Thania Paffenholz & Christoph Spurk. op., cit.

(١٢) انظر: مفهوم المجتمع المدنى لدى فلاسفة الفكر السياسى:

- حلمى شعراوى وآخرون، مرجع سابق.
- العياشى عنصر، المجتمع المدنى: مرجع سابق.
- مصطفى كامل السيد، مؤسسات المجتمع المدنى على المستوى القومى، مرجع سابق.
- Cohen. John L. and Asato, Andrew. op., cit.
- حميد كاظم شذر، مجتمع مدنى: مفهوم المجتمع المدنى وخصائصه:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11449

(١٣) المرجع السابق.

(١٤) عامر حسن فياض، مرجع سابق.

(١٥) وائل فؤاد أبو منصور، مرجع سابق.

(١٦) انظر:

- المرجع السابق.
- توفيق المدينى، المجتمع المدنى والدولة السياسية فى الوطن العربى (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٧)، ص٦٢-٦٣.

(١٧) انظر:

- المرجع السابق.
- مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع والتحولات العالمية، سلسلة بحوث سياسية، جامعة القاهرة، مركز البحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عدد ٩٥، إبريل ١٩٩٥م، ص١١-١٣.

(١٨) سيد محمد أحمد، مقولة المجتمع المدنى والدولة فى الخطاب الهيجلى "تاريخ المفهوم":

http://www.assuaal.com/essies/ essies.97.htm

(١٩) انظر:

- فريال حسن، مرجع سابق.
- توفيق المدينى، مرجع سابق.
- سيد محمد أحمد، مرجع سابق.

(٢٠) انظر:

- عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدنى: مكوناته وإطاره التنظيمى، الحوار المتمدن، العدد ٩٨٥، ٢٠٠٤/١٠/١٣.
- الحبيب الجنحانى، المجتمع المدنى بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر، تصدر عن المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، دولة الكويت، العدد الثالث، المجلد السابع والعشرون، يناير/مارس، ١٩٩٩، ص٣٦.
- مصطفى كامل السيد، مفهوم المجتمع المدنى ومصر، ورقة مقدمة إلى مؤتمر مستقبل التطور الديمقراطى فى مصر، جماعة تنمية الديمقراطية ٢-٣ نوفمبر ١٩٩٧، القاهرة.

(21) Thania Paffenholz & Christoph Spurk. op., cit.

(٢٢) انظر:

- حلمى شعراوى وآخرون، مرجع سابق.
- حميد كاظم شذر، مرجع سابق.

(٢٣) انظر:

- المرجع السابق.
- عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدنى، مرجع سابق.
- عامر حسن فياض، مرجع سابق.

(٢٤) انظر:

- Thania Paffenholz & Christoph Spurk. op., cit.
- توفيق المديني، مرجع سابق، ص٣٩.

(٢٥) محمد عبد الحكيم إبراهيم، المجتمع المدنى:

http://arabgefara.modawanati.com

(٢٦) وائل فؤاد أبو منصور، قراءة موضوعية لمفهوم المجتمع المدنى:

http://middleeasttransparent.com/old/texts/wael_abu_mansur_civil_society.htm

(٢٧) محمد عبد الحكيم إبراهيم، المجتمع المدنى:

http://arabgefara.modawanati.com

(٢٨) أحمد شكر الصبيحى، مستقبل المجتمع المدنى فى الوطن العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص١٧-٢١.

انظر أيضا:

- عزمى بشارة، المجتمع المدنى، دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدنى العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٦٣، ٧٧، ٨٠.
- Ernest Gellner, "Civil Society In Historical Context", International Social Science Journal, no.129, August 1991, pp.491-501.

(٢٩) سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى، سلسلة الديمقراطية، الكتاب الأول، ديسمبر ١٩٩١، ص١١٤.

(٣٠) جيليان شويدلر، المجتمع المدنى ودراسة السياسة فى الشرق الأوسط، ترجمة: صادق عودة، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، ١٩٩٧.

(٣١) المرجع السابق.

(٣٢) المرجع السابق.

(33) Thania Paffenholz & Christoph Spurk. op., cit.

(34) Brown, L. David David, Khagram, Sanjeev, Moore, Mark H. and Frumkin, Peter. "Globlization, NGOS and Multi, Sectoral Relations. "Hauser Center for Non Profit Organization and the Kennedy School of Government Harvard University. Working Paper no.1. July 2000, p.12.

(35) Thania Paffenholz & Christoph Spurk. op., cit.

(٣٦) كريم أبو حلاوة، إشكالية مفهوم المجتمع المدنى، دار الأهالى، دمشق، ١٩٩٨؛ عامر حسن فياض، مرجع سابق.

(٣٧) مازن خليل غرايبة، المجتمع المدنى والتكامل: دراسة فى التجربة العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢.

(٣٨) انظر فى هذا الصدد:

- سعد الدين إبراهيم، المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى مصر (القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٠).
- أمانى قنديل، المجتمع المدنى فى مصر فى مطلع ألفية جديدة (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٠).

(٣٩) المراجع السابقة، وأيضا:

- عامر حسن فياض، مرجع سابق.

(٤٠) المرجع السابق، وأيضا:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

(٤١) انظر:

- حسنين توفيق: بناء المجتمع المدنى، المؤشرات الكمية والكيفية، ندوة المجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى الوطن العربى (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ١٩٩٢).
- جيهان حمدى أحمد مندور، أثر العولمة على دور الجمعيات النسائية الأهلية فى مصر خلال الفترة من ١٩٩٤-٢٠٠٢ (رسالة ماچستير) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

(٤٢) عبد الغفار شكر، نشأة وتطور المجتمع المدنى: مكوناته وإطاره التنظيمى، الحوار المتمدن، العدد ٩٨٥، ٢٠٠٤/١٠/١٣.

- انظر موقع الإنترنت:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=24930

(٤٣) المرجع السابق.

(٤٤) عزمى بشارة، مساهمة فى نقد المجتمع المدنى، رام الله: مواطن، ١٩٩٦.

(٤٥) المجتمع المدنى فى الوطن العربى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص٣٥٧.

(٤٦) حسنين توفيق، تطور دراسة المجتمع المدنى فى دول الخليج (دبى: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٧).

(٤٧) غازى الصورانى، التطور التاريخى لمفهوم المجتمع المدنى والأزمة الاجتماعية فى بلدان الوطن العربى وآفاق المستقبل، الجزء الثانى، الحوار المتمدن، العدد ٥٧٣، ٢٠٠٣/٨/٢٧. وانظر موقع الإنترنت:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=9488

(٤٨) جيهان حمدى أحمد مندور، مرجع سابق.

(٤٩) المرجع السابق.

(٥٠) توفيق المدينى، مرجع سابق، ص٢٨.

(٥١) فريال حسن، مرجع سابق، ص١٦، ص٨٣-٨٤.

(٥٢) السيد يس، فى مفهوم العولمة، فى: أسامة أمين الخولى (محررا) العرب والعولمة، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٢٥-٢٦.

(٥٣) المرجع السابق، ص٢٥-٢٦.

(٥٤) لمزيد من القراءات فى هذا الموضوع، انظر:

- ناهد عز الدين، مرجع سابق، ص٤٤-٤٨.
- محمود خليل، العولمة والسيادة: إعادة صياغة وظائف الدولة، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ١٣٦ (٢٠٠٤)، ص١-١٦.
- إيمان حسن، تقييم...، مرجع سابق.
- دانييل جين وجوزيف ستانسلاف، برجا التحكم والقيادة: المعركة بين الدولة والسوق هى التى تعيد تشكيل العالم الحديث، فى فرانك جى وجون بولى (محرران) العولمة: الطوفان أم الإنقاذ، ترجمة: فاضل جتكر (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية والمنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٤)، ص٣٧٣.
- أمانى قنديل، انعكاسات العولمة على المنظمات الأهلية: دمج أم إقصاء؟ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية)، ص٥٣-٥٤.
- منار الشوربجى، الحركة العالمية المناهضة للعولمة، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول لبرنامج الدراسات المصرية الأفريقية حول "قضايا العولمة"، عقد بجامعة القاهرة ١٢-١٤ فبراير ٢٠٠٢.
- Aziz. Nikhil. The Human Rights Debate in an Era of Globalization. in: Peter Van Ness (ed,) Debating Human Rights (New York: Routledge and Kegan Paul. 1999), pp.32-48.

- Barber, Benjamin. Globalization Democracy. the American Prospects Magazine, (September, 2000), pp.1-9.

(٥٥) توفيق المدينى، مرجع سابق، ص٣١.

(٥٦) محمد السيد سعيد، المجتمع المدنى والانتقال الديمقراطى فى العالم العربى، التقرير الاستراتيچى العربى لعام ٢٠٠١ (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية - الأهرام).

http://www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB100.htm

(٥٧) انظر:

- حسنين توفيق: بناء المجتمع المدنى، المؤشرات الكمية والكيفية، مرجع سابق.
- جيهان حمدى أحمد مندور، مرجع سابق.

(٥٨) لمزيد من التعمق فى مناقشة هذه التوجهات، انظر:

- محمد السيد سعيد، المجتمع المدنى والانتقال الديمقراطى فى العالم العربى، مرجع سابق.
- غازى الصورانى، مرجع سابق.
- مصطفى كامل السيد، المجتمع المدنى فى الوطن العربى، فى: ممدوح سالم (محررا)، المجتمع المدنى ودوره فى الإصلاح (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ٢٠٠٤)، ص١٠١-١٢٩.
- عزمى بشارة، التعقيب على ورقة باقر النجار، عن واقع المجتمع المدنى فى الدول العربية، مرجع سابق، ص٧٣.
- أمانى قنديل، مفهوم المجتمع المدنى فى السياق العربى، فى أمانى قنديل (محررا)، الموسوعة العربية للمجتمع المدنى (القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، ٢٠٠٨)، ص٥٤-٦٠.
- عزمى بشارة، المجتمع المدنى، دراسة نقدية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص٢٦.

(٥٩) إيمان حسن، تقييم...، مرجع سابق.

(٦٠) هويدا عدلى، دور المجتمع المدنى فى عملية التحول الديمقراطى فى الوطن العربى، ورقة قدمت إلى ندوة الثقافة فى الوطن العربى التى نظمتها جامعة بيرزيت، عمان ١٩-٢١ يناير ٢٠٠١، ص٢.

(61) Larry Diamond, "Toward Democratic Consolidation", in: Larry Diamond & Mare. F. Plattner. (eds.) The Global Resurgence of Democracy, Baltimore: Johns Hopkins Univ. Press 1996, p.239.

(62) Ilya Harik, "Pluralism in The Arab World", in Larry Diamond and Mare F. Plattner. op., cit. p.281.

(٦٣) إبراهيم مدكور (وآخرون)، المعجم الوجيز، ج١ (القاهرة: الهيئة العامة للمطابع الأميرية).

(٦٤) يسرى أحمد إبراهيم جمعة عزباوى، أثر الدور الخارجى على الإصلاح السياسى فى الوطن العربى، مع التطبيق على الحالة العراقية (٢٠٠١-٢٠٠٤)، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٧.

(٦٥) السيد يس، الإصلاح الشامل قرارات فوقية أم عملية مجتمعية؟

http://hem.bredband.net/b155908/m190.htm

(٦٦) يسرى أحمد إبراهيم جمعة عزباوى، مرجع سابق.

(٦٧) بومقورة نعيم، الحركة النقابية فى الجزائر وسياستها المطلبية: الأجر نموذجا، إضافات، المجلة العربية لعلم الاجتماع، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد الأول، شتاء ٢٠٠٨.

(٦٨) إيمان شومان، علم الاجتماع السياسى: دراسة فى الحركات الاجتماعية والسياسية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٦).

(٦٩) المرجع السابق.

(٧٠) أحمد سيد حسين محمد، الحركات الاجتماعية والإصلاح السياسى: حالة حركة كفاية المصرية (رسالة ماجستير) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٨.

(٧١) المرجع السابق.

(٧٢) عزة خليل (تحرير)، الحركات الاجتماعية فى العالم العربى: دراسات عن الحركات الاجتماعية فى مصر - السودان - تونس - سوريا - لبنان - الأردن (القاهرة: مكتبة مدبولى، ٢٠٠٦). وانظر أيضا: أحمد سيد حسين محمد، مرجع سابق.

(٧٣) عزة خليل: مرجع سابق، ص٢٧.

(٧٤) إبراهيم البيومى غانم، الحركات الاجتماعية... تحولات البنية وانفتاح المجال:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193368544&pagename=zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

(75) Cohen and Orato, Civil Society and Political Theory, Thailand Research fund's methi wichai awuso programme, August 1999.

(76) Pasuk Phongpairchit, Theories of Social Movement and Their Relevance for Thailand, Thailand Research fund's methi wichai awuso programme, August 1999.

(77) Cohen and Oralo. op., cit.

(78) Cohen and Oralo. op., cit.

(79) http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/4.doc

(80) Pasuk Phongpairchit. op., cit.

(81) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialMove/index.htm.

(82) Pasuk Phongpaichit, Social Movements in Thailand, Paper Presented at International Conference on Thai Studies, Nakhon Phanom, January 2002.

(83) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialMove/index.htm

(84) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialMove/index.htm

(85) Pasuk Phongpairchit, Theories of Social Movement and Their Relevance for Thailand, Thailand Research fund's methi wichai awuso programme, August 1999.

(٨٦) إبراهيم البيومى غانم، الحركات الاجتماعية... تحولات البنية وانفتاح المجال، ٨/٥/٢٠٠٤:

http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/05/article01.shtml

(٨٧) المرجع السابق.

(88) http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/4.doc

(٨٩) إبراهيم غرايبة، ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟:

http://www.alasr.ws/index.cfm?method=home.com&contentID=7785.

(٩٠) إبراهيم البيومى غانم، مرجع سابق.

(91) http://www.islamonline.net/arabic/politics/2004/11/article12b.shtml

(92) http://home.birzeit.edu/cds/arabic/research/2006/papers/4.doc

(93) http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/SocialMove/index.htm

(٩٤) رهام جميل أبو رومى، الحركة النسائية كحركة اجتماعية:

http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.phpArtID=1

(٩٥) حسام تمام، الإخوان المسلمون ومأزق الحركات الاجتماعية الجديدة فى مصر:

http://www.islamonline.net/servlet/Satellite?c=ArticleA_C&cid=1178193368544&pagename=zone-Arabic-ArtCulture%2FACALayout

(٩٦) إبراهيم البيومى غانم، مرجع سابق.

(97) Pasuk Phongpairchit, Theories of Social Movement and Their Relevance for Thailand, Thailand Research fund's methi wichai awuso programme, August 1999.

(٩٨) إبراهيم البيومى غانم، مرجع سابق.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH & STUDIES
مكتب الجامعة للمعلومات العربية

جامعة الدول العربية
معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب اتحاد إذاعات الدول العربية